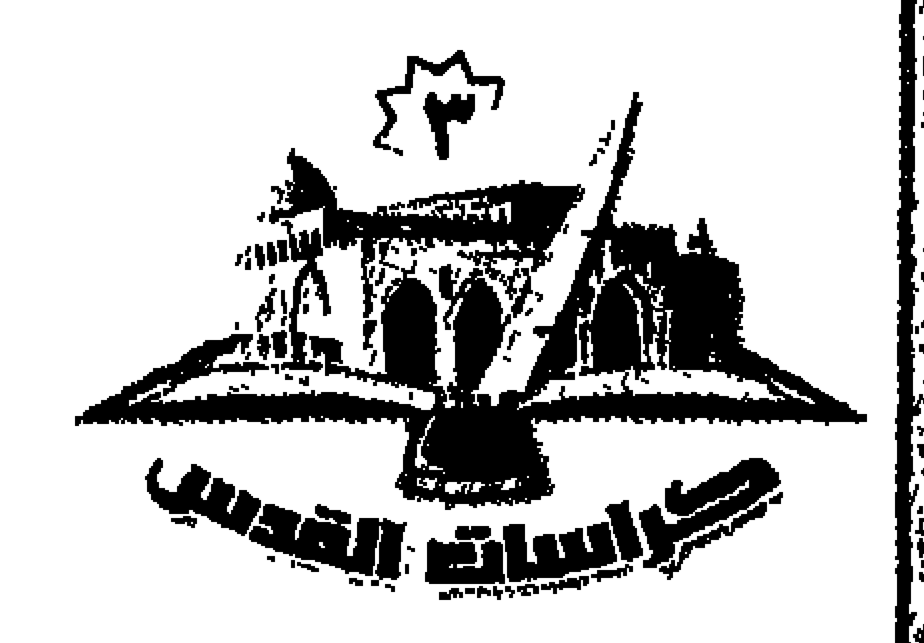

٣
كراسات القدس
حصاد
الانتفاضة
د. سامي الصالحي



حصاد الانتفاضة

د. سامي الصالحي

DL

• الكتاب:
حصاد الانتفاضة
من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣
• تأليف:
د. سامى الصالحى
• السلسلة:
كراسات القدس
• قياس الصفحة:
١٢ × ١٧
• رقم الإيداع:
٨٥٦١/ ٢٠٠٤

مركز الإعلام العربي
ص. ب ٩٣ الهرم - الجيزة - مصر
• هاتف: ٣٨٣٣٣٦١ / ٣٨٤٤٤٢٢ (٠٠٢٠٢)
• التوزيع: ٧٤٤٥٤٥٥
• فاكس: ٣٨٥١٧٥١
• الموقع على شبكة الإنترنت:
www.Resalah4u.net
• البريد الإليكتروني:
E .Mail:media-c@ie-eg.com



الإخراج الفني
أحمد عبد المنعم
الغلاف
إيهاب عبد الله



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

كانت انتفاضة الأقصى - وستبقى - حدثًا مضيئًا فى تاريخ الشعب الفلسطينى.

فمنذ انطلاقة هذه الانتفاضة المباركة - فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠٠م وحتى اليوم - وأهلها وصناعها يسطرون أشرف الصحائف فى تاريخ البطولة والفداء.

وسيشهد التاريخ أن الفلسطينيين قدموا نماذج من التضحية لم يسبقهم إليها أحد، دفاعًا عن مقدسات الأمة، وتحرير الأرض والإرادة.

فى انتفاضة فلسطين رأينا الشباب الذين يفجرون أجسادهم فى أعداء الله والإنسانية، ورأينا الفتيات اللائى فجرن أجسادهن الطاهرة دفاعًا عن القدس

والأقصى، ورأينا أمهات يحرضن أبناءهن على الشهادة فى سبيل الله، ورأينا الأم التى تترك أطفالها وديعة عند الله، وتذهب لتفجر نفسها فى عصر عزت فيه الرجولة، وندرت البطولة.

وسيسطر التاريخ بأحرف من نور أن الذى قاد هذه الانتفاضة العظيمة - والتى عجز العدو عن قمعها أو إيقافها - كان شيخًا قعيدًا مشلولاً، لكنه يملك إيمانًا عميقًا وإرادة عظيمة.

كان الشيخ الشهيد أحمد ياسين يقود انتفاضة الأقصى وهو محمول على مقعد، لكنه جسّد كل معانى القوة والعزة والكرامة، وقاد الانتفاضة حتى سقط شهيدًا فى الميدان.

وهذا الكتاب محاولة لإيجاز حصاد الانتفاضة خلال السنوات التى مضت من عمرها، نضعه بين يدى المتأملين والمحللين، علنا نخرج برؤية تعيننا على إبداع وسائل جديدة فى مواجهة من يغتصبون الأرض، ويهلكون الحرث والنسل فى فلسطين الحبيبة.

صلاح عبد المقصود

أولا: مقدمة

على الرغم من التغيرات الإقليمية والدولية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، والتي تمثلت في هجوم واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لدولتين إسلاميتين، كان آخرهما العراق في أبريل ٢٠٠٣، وزيادة الضغوط الدولية على الفلسطينيين من إيجاد قيادة بديلة لعرفات - باعتباره لم يقم بواجبه في القضاء على فصائل المقاومة - معتبرة العمل المقاوم "إرهابًا"، إلى التلويح بورقة الحرب الأهلية بحجة تفكيك الحركات المسلحة وفرض القانون على الجميع، وغير ذلك.

على الرغم من ذلك كله، ما زالت الانتفاضة الفلسطينية تعطي بكل ما لديها من وهج وعطاء منقطع النظير للتحرير والاستقلال، فهي تثبت يومًا بعد يوم أنها عملية تحررية تراكمية تكرس الحقوق الفلسطينية لشعب مظلوم منذ (٥٥) عامًا.

الانتفاضة الفلسطينية شكلت حاجزًا قويًا للشعب الفلسطيني وقواه الحية لتمنع كل من تسول له نفسه الرجوع بالقضية وإنجازات التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني إلى مربع الصفر، مربع التسليم بما يسمى بالمفاوضات والعملية السلمية. فالعمل الجهادي والمقاوم أصبح سمة يومية بارزة لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وأصبح الحديث عن تسوية شاملة أو مشاريع تسوية كخارطة الطريق وغيرها التفاف على مشروع الشعب وهو المقاومة واستنزاف العدو، فلقد أثبتت الإحصاءات والمعلومات من أرض الواقع أن العدو الإسرائيلي يواجه أزمة حقيقية تمثلت في وجوده وأساسه.

وهذا ما يرفضه العدو وبعض الفلسطينيين الذين يدعون الحرص "على الحقوق العليا للشعب الفلسطيني"، و"المنددون باستهداف المدنيين الإسرائيليين"، وغير ذلك من الشعارات الواهية التي مارسها أصحاب هذا الاتجاه.

في ورقتنا هذه سنحاول تحديد أهم المعالم الأساسية للمواقف والرؤى لأطراف الصراع، ملاحظين أهم الآثار والنتائج التي رتبتها الانتفاضة الفلسطينية وهي في عامها الرابع على المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي.



ثانيا: المواقف والرؤى

حركة حماس والفصائل الفلسطينية

ما زالت الحركة الإسلامية ومعها كافة القوى والفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني مصممة على الاستمرار بنهج المقاومة والانتفاضة، واعتباره نهجًا استراتيجيًا في مواجهة المشروع الصهيوني، ولم تكن الهدنة إلا خطوة تكتيكية من أجل الابتعاد عن منزلق الحرب الأهلية، خصوصًا وأنها جاءت بعد احتلال العراق وفرز الحكومة الأمنية السابقة (حكومة أبو مازن ودحلان)، علمًا بأن إيمان الفلسطينيين بالهدنة لم يكن من منطلق الاستسلام والضعف، بالإضافة إلى اعتقادهم بأن الصهاينة لن يتجاوبوا مع هذه الهدنة، ففي استطلاع أجرته الهيئة العامة للاستعلامات حول الهدنة يشير إلى أن ما نسبته ٩٠,٨٪ من أفراد العينة يعتقدون أن إسرائيل ستكون السبب الرئيسي في إفشال الهدنة.

مشروع المقاومة والانتفاضة حاز على تأييد أغلبية الشعب، ولاسيما

القوى المقاتلة، وتربعت حركة حماس في السنة الثالثة للانتفاضة على عرش المقاومة مع ازدياد شعبيتها في ظل تراجع شعبية أبي مازن، ففي استطلاع أعده المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله في يوليو ٢٠٠٣ تبين أن انخفاضًا شديدًا طرأ على التأييد لمحمود عباس وحكومته، وجاء في الاستطلاع أنه ليس هناك شك في أن خطاب رئيس الوزراء الفلسطيني في العقبة وعدم قدرته على إحداث تغييرات هامة على الأرض منذ توليه المنصب هي المسؤولة عن فقدانه لجزء مهم من شعبيته، بل يرى بعض المراقبين أن سقوط حكومة أبو مازن هو سقوط سياسي لشخصه.

ويظهر الاستطلاع استعدادًا متزايدًا لوقف متبادل للعنف، لكن التأييد لوقف إطلاق النار يبقى مرتبطًا بشكل خاص بموقف وسياسات كلّ من حركة حماس والكيان الصهيوني، وقد أظهر الاستطلاع ارتفاعًا كبيرًا في شعبية حركة حماس جعلها تتفوق على حركة فتح في قطاع غزة، وأظهر الاستطلاع أن نسبة الثقة بحكومة أبو مازن المستقيلة لا تزيد عن ٤١ ٪ فيما ترفض نسبة من ٥٢ ٪ إعطاءها الثقة.

وفي معرض تقييم الأداء وشعبية عرفات ونائب الرئيس والانتماء السياسي فإن أعلى تقييم إيجابي للأداء يذهب إلى قوى المعارضة وعلى رأسها حركة حماس (٦٨ ٪)، ثم لعرفات (٦٦ ٪)، ثم لرئيس الوزراء أبو مازن (٣٧ ٪)، ثم للمجلس التشريعي (٢٩ ٪)، ثم للحكومة الجديدة (٢٧٪).

وفي استطلاع آخر أجرته الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية "ناشد"، التي يديرها كوادر في حركة فتح، في الفترة ما بين ٣ – ٨ مارس ٢٠٠٣ أن ٧٠ ٪ من العينة المستطلعة تؤيّد العمليات الاستشهادية، في حين يؤيّد استخدام قذائف الهاون والصواريخ ٦٤ ٪.

وحول درجة الرضا عن الدور الفصائلي على صعيد نشاطات وفعاليات الانتفاضة، حازت حركة حماس على الأغلبية بين الفصائل، حيث قال ٥١,٧٪ من العينة إنهم راضون بشكلٍ جيد جدًا عن حركة حماس.

ومن القضايا المهمة التي أفرزها واقع المقاومة، أنها أكدت على خطوط حمراء كادت تصبح خضراء في ظل الخطاب السياسي المبعثر للسلطة، كموضوع القدس واللاجئين، كما أكدت انتفاضة الأقصى على البعد الديني في تعاملها مع العدو، فأصبحنا نتلمس زيادة اللمسات والجرعات الدينية لدى الكثير من أبناء شعبنا، وعند الفصائل غير "الإسلامية"، كرفع شعارات التوحيد، ورفع القرآن عند مواجهة العدو، وغير ذلك، مما أكد على أن المشروع الإسلامي هو المشروع البديل القادم.

وفي استطلاع لجامعة النجاح الوطنية نُشر في ١٧ من سبتمبر ٢٠٠٣ كشف عن تعاظم قوة نفوذ التيار الإسلامي في المناطق الفلسطينية على حساب حركة فتح، فقد بين الاستطلاع الذي أجرته جامعة النجاح الوطنية بالضفة الغربية في الفترة الواقعة ما بين ١٧-١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ عن تأييد ٢١,٤٪ ممن أبدى الاستطلاع آراءهم لحركة حماس، ونسبة ٥,٢٪ لحركة الجهاد الإسلامي،(أي حوالي٢٧٪) مقابل ٢٤,٧٪ لحركة فتح.

فيما تدنت نسبة التأييد للفصائل الأخرى، فقد صوت ٢,٥٪ للجبهة الشعبية و٠,٧٪ للجبهة الديمقراطية، و٠,٤٪ لحزب الشعب، و٧٪ للمستقلين الوطنيين و٥٪ للمستقلين الإسلاميين. فيما أبدى ٣١٪ عن عدم تأييدهم لأي فصيل.وأشار الاستطلاع إلى أن ثلثي أفراد العينة التي شملت ١٣٦٠ شخصًا يعتقدون أن خريطة الطريق لن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مؤشر شعبي للموقف من خريطة الطريق، التي طالما أثارت كثيرًا من الجدل بين مؤيد ومعارض وصامت.

السلطة الفلسطينية

ما زالت السلطة الفلسطينية تمارس دور المدافع الأول والأخير عن سراب ووهم ما يسمى بـ"خارطة الطريق"، على الرغم من التحفظات الإسرائيلية عليها، والتجاوزات الميدانية الإسرائيلية التي أثبتت عدم جدوى ما يسمى بخارطة الطريق، مما أضعف الدور المحوري للسلطة في مواجهة التحديات الإسرائيلية والضغط الشعبي المتزايد على سياساتها.

إضافة إلى هذين العاملين، برزت في السنة الثالثة لانتفاضة الأقصى – وبشكل واضح – الخلافات القوية بين عرفات وأبو مازن، أو بصورة أخرى، بين جناح عرفات ويمثله اللجنة المركزية لحركة فتح أو "الحرس القديم لفتح"، والحكومة الفلسطينية الممثلة في جناح محمود عباس ودحلان، والمدعوم سياسيًا من الولايات المتحدة والعدو الصهيوني، والتي سقطت في سبتمبر ٢٠٠٣ جراء المتطلبات الأمنية من دون ضمانات سياسية.

السلطة الفلسطينية بموقفها هذا خسرت الكثير من أوراقها، وبدت الخلافات كأنها مسمار في نعش السلطة نحو الزوال، إذا لم تستجب لتطلعات الشارع وطموحاته، ولعل في خلاف القيادة الفلسطينية انتكاسة جديدة في طريق الشعب الفلسطيني نحو التحرر والاستقلال.

ولم تكتف السلطة بهذا الخلاف، بل بدأت بحرق أوراقها مع عموم الشعب، فقامت بتجميد حسابات المؤسسات الإسلامية التابعة لحركة حماس، مثل المجمع الإسلامي، والجمعية الإسلامية وغيرهما، لفقد عشرات الآلاف من المحتاجين الحاجات الأساسية لهم، ليدلل هذا على مدى التجاوب الذي قامت به السلطة في الحد من قدرات حماس، لا سيما وأنها جاءت بعد أيام قليلة من تجميد الإدارة الأمريكية لأموال مؤسسات يشك أن لها صلة بحركة حماس، وتجميد أموال زعماء للحركة.

لقد فشلت الحكومة الفلسطينية بقيادة أبو مازن في تحرير الأسرى الفلسطينيين رغم وعودها الكثيرة في ذلك، فالتزام الفصائل بهدنة استمرت أكثر من (٥٠) يومًا، لم يشفع للحكومة عند العدو في الإفراج عن المعتقلين، لا سيما من الحركات الإسلامية كحماس والجهاد.

وما زال الخطاب السياسي للسلطة الفلسطينية كما هو، بل هو في تدنٍ مستمر، رافضًا الاستجابة لمطالب الشارع الفلسطيني المُجمِع على المقاومة، فحتى هذه الساعة ما زال الخطاب الرسمي لها يصف المقاومة الفلسطينية ضد ما يُسمى بالمدنيين الإسرائيليين بـ" الأعمال الإرهابية وهي مدانة"، ولو أن الحكومة اللبنانية كانت قد اتهمت حزب الله بأنه إرهابي لما كانت إسرائيل خرجت من الجنوب اللبناني تجر أذيال الخيبة.

السلطة الفلسطينية فشلت في إقامة أول حكومة فلسطينية بناء على توصيات أمريكية وإسرائيلية، لأنها جاءت بعيدًا عن تطلعات الشعب الفلسطيني، وحكومة أحمد قريع، هي كذلك مرشحة للسقوط إذا سارت على نهج أبي مازن.

العدو الصهيوني

الموقف الإسرائيلي ما زال كما هو، اليمين المتطرف العلماني والديني الحاكم لم ولن يتنازل عن سياساته القاضية بتصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء كل القضايا الأساسية فيها، لا سيما قضية القدس واللاجئين.

وبذلك، فهو ماض في اعتداءاته وهجماته ضد الشعب الفلسطيني، وقواه الحية، ومثلت الأشهر الأخيرة من النصف الثاني لعام ٢٠٠٣ سياسة واضحة للعدو الإسرائيلي في استهداف حركة حماس على وجه الخصوص، باعتبارها الوقود والمحرك الأساسي للمقاومة، والتهديد بإزالة البنية التحتية للحركة في غزة والحشد نحوها ما هو إلا محاولة للقضاء على الحركة وشعبيتها المتزايدة.

ومع تصاعد اليمين المتطرف، إلى تصدع في الجبهة اليسارية لا سيما حزب العمل، إثر استقالة رئيسه، تأكيد واضح على سياسة شارون الدموية، كما أن التضييق على عرب الـ ٤٨ شكل سياسة بارزة في حكومة العدو، فقد تم اعتقال الشيخ رائد صلاح وبعض رفاقه، مما شكل خطوة غير مسبوقة ضد الحركة الإسلامية، ولعل العدو يدرك مدى خطورتها جيدًا، لكن النشاط الواسع للحركة وقدرتها على إثارة عرب الـ ٤٨ يشكل إزعاجًا واضحًا وإرباكًا لسياسات العدو، فرغم سجن رائد صلاح، أقامت الحركة الإسلامية مؤتمرها السنوي المعتاد بعنوان: "الأقصى في خطر"، وحضره أكثر من ٥٠ ألف شخص.

لا سيما في ظل تزايد الإحصائيات الديمغرافية التي تشكل قلقًا دائمًا وهاجسًا متواصلاً لدى العدو الإسرائيلي، ففي آخر هذه الإحصائيات، أكّد بحث أمريكي، ما كانت قد تنبأت به أبحاث صهيونية حول ازدياد الفلسطينيين في المنطقة الغربية لنهر الأردن ووصولهم حتى العام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٨ ملايين نسمة، في حين لن يتجاوز عدد اليهود ٦,٦ مليون نسمة.

ويتوقع البحث أن يبلغ عدد سكان هذه المنطقة حتى العام ٢٠٢٠، قرابة ١٥,٦ مليون نسمة، كما يتوقع البحث تقلص نسبة اليهود داخل الخط الأخضر أيضًا، رغم أنهم سيشكّلون الغالبية العظمى من السكان.

وحسب البحث سيعيش داخل الخط الأخضر، عام ٢٠٢٠ ، قرابة ٩,٧ مليون نسمة، من بينهم ٦,٣ مليون نسمة من اليهود، علمًا بأن عدد اليهود الذين يعيشون داخل الخط الأخضر حاليًا، يصل إلى ٥,٤ مليون نسمة، أي ٨١ ٪ من السكان.

وعلى الرغم من التنديد الشعبي بالإفراط في استعمال القوة ضد عرب

الـ٤٨ في بداية انتفاضة الأقصى، فإن لجنة "أور" الإسرائيلية أعفت كلاً من باراك وبن عامي من المسؤولية القضائية، مما أثار موجة من الغضب في صفوف عرب الـ ٤٨.

كما أن سياسة الحكومة الإسرائيلية ما زالت تؤمن بعقيدة العزل واستقدام المستوطنين، فقد ازدادت أعدادهم بسرعة، فهناك ربع مليون مستوطن في الأراضي المحتلة عام ٦٧، فقد ازدادوا منذ مطلع العام ٢٠٠٣ بحوالي ٥٤١٥ مستوطنًا جديدًا، ليصل بذلك عدد المستوطنين إلى (٢٣١، ٤٤٣) مستوطنًا، علمًا بأن عدد المستوطنين في قطاع غزة، يصل إلى ٧٧٠٠ مستوطن، فيما يصل عدد المستوطنين اليهود في الخليل إلى ٥٣٢ مستوطنًا، وعلى الرغم من التعهدات الأمريكية بوقف عملية الاستيطان، فقد تم رصد ١٨ بؤرة استيطانية جديدة منذ قمة "العقبة" مايو ٢٠٠٣م.

وتقدر نسبة الزيادة في أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ١٥-٢٠٪ سنويًا منذ توقيع اتفاقية أوسلو، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة هذا العدد بين العام ١٩٩٣ والعام ٢٠٠٠ إذ قفز من (١٠٥) آلاف إلى (٢٠٠) ألف مستوطن موزعين على حوالي ١٧٥ مستوطنة.

تعود الإحصائية الأحدث لتعداد المستوطنين إلى سنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠١، والتي تظهر أن هناك زيادة بلغت (١٠٩٥٢) مستوطنًا خلال هذا العام فقد كان عددهم سنة ٢٠٠٠ (٢٠٠٦٨٠) مستوطنًا وارتفع سنة ٢٠٠١ إلى (٢١١٦٠٥) مستوطنين (الرقم لا يشمل سكان الأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة والذين يقدر عددهم بـ ٢١٥ ألف مستوطن)، أي بزيادة نسبتها حوالي ٤,٥٪ وهي نسبة تقل عن معدل السنوات العشر السابقة لها بحوالي ١٠٪، وهذا ما كان ليكون لولا حكومة شارون، والتي هي حكومة استيطان بامتياز.

فإذا كان إيهود باراك - رئيس الوزراء السابق - قد خصص ٦٦٩ مليون شيكل في موازنة حكومته للعام ٢٠٠١ للمستوطنات، فإن حكومة شارون تفوقت على غيرها من حكومات العدو الإسرائيلي في هذا المجال، فقد أعلن شارون أنه لن يخفض شيكلاً واحدًا من موازنة العام ٢٠٠٣ المخصصة لدعم الاستيطان والبالغة ١,٩ مليار شيكل.

وقد أشارت الأبحاث المتعلقة بسير الاستيطان الإسرائيلي، أن إجمالي وضع المواقع الاستيطانية منذ عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢ كما يلي:

(٤٢) موقعًا أقيم سنة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

(٦٧) موقعًا أقيم سنة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (في عهد حكومة شارون).

أما إقليميًا، فتعتبر الأحداث الإقليمية من احتلال العراق وإسقاط نظامه أبريل ٢٠٠٣ دافعًا أساسيًا للحكومة الإسرائيلية للمضي في سياسة القمع والاعتداء على الشعب الفلسطيني، والولوج في عملية الاندماج في المنطقة، فالتوغل الإسرائيلي في العراق بعد سقوط النظام تمت ملاحظته في أكثر من جانب، حيث العمل الأمني والاقتصادي يمضي باطراد برعاية أمريكية وبعض الأطراف الإقليمية.

كما أن اللقاءات الإسرائيلية والعربية بدأت تظهر بعد احتلال العراق والتفرد الأمريكي بالمنطقة، كزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للمغرب، واللقاءات اللاحقة بعد ذلك.

بل بدأت تتكشف بعض المعلومات التى تشير إلى تعاون سري بين العدو الإسرائيلي وبعض الأطراف العربية، فقد ارتفع حجم التجارة بين الكيان الصهيوني والأردن إلى ٥٦ ٪ منذ انتفاضة الأقصى، بل وازداد حجم التجارة بين الدولتين بـ ٨,٣ أضعاف خلال السنوات السبع الأخيرة.

كما أن التوسع العنكبوتي الصهيوني في المنطقة ازداد واتسع، وأصبح الائتلاف مع الجهات المعادية لقضايا المسلمين يتوسع ويتعزز، فقد أعلن رسميًا عن صفقة بيع طائرات "فالكون" بمبلغ مليار دولار، بين الكيان الصهيوني والهند، والفالكون هي منظومة تجسّس تم تطويرها في الدولة العبرية، وتشتمل على رادار يمكنه التقاط معطيات من مسافات بعيدة، تم تركيبه على طائرة نقل روسية.

الموقف العربي والإسلامي

الموقف الرسمي العربي ما زال كما هو، هذا إذا لم نقل أنه ازداد سوءًا على سوء، لا سيما وأن احتلال العراق، جعل القيادات العربية تتحسس من عدوى انتقال سقوط النظام إليها، وصار أمرها أنها تعيش بين مطرقة الأمريكان وسندان الشعوب الغاضبة من أدائها، ومع هذا ما زالت هذه الأنظمة تتمسك بـ "إستراتيجية السلام"، والعمل على تحقيقه من خلال التحرك السياسي والدبلوماسي.

فعلى الرغم من نجاح الانتفاضة في لفت الانتباه الدولي لها على مدار السنوات الماضية، إلا أن ما يسمى بالحرب على الإرهاب ابتداء من أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من ضرب أفغانستان إلى احتلال العراق أبريل ٢٠٠٣، وحوادث التفجير في بعض الدول العربية، قد غطت في بعض الجوانب على الزخم الذي تقدمه الانتفاضة، أبرز هذه الجوانب قلة التغطية الإعلامية لها، ووصم حركات المقاومة بالإرهابية، وتشديد الإجراءات على الدول الداعمة لها.

فالمواقف الأردنية والكويتية واللبنانية، وإن جاءت على استحياء في رفع دعوى تجميد حسابات مزعومة لزعماء قيادات حركة حماس، ما هي إلا مؤشر خطير على مدى الإذعان للمطالب الأمريكية.

لقد شكل احتلال العراق مدخلاً لإعادة فتح علاقات التطبيع والدبلوماسية بين الدول العربية و"إسرائيل" بحجج واهية، مثل ما صرح وزير الخارجية المغربي، الذي وصف علاقات دولته مع العدو الصهيوني بأنها مدخل للوساطة بين السلطة والعدو!

إن الوقوف بوجه الأسرلة في المنطقة أصبح شاقًا على العرب، لا سيما وأن احتلال العراق وما صاحبه من تداعيات وآثار شكلت مانعًا حقيقيًا لقوى الخير في بلادنا العربية. بل ازدادت تداعيات الحرب على الإرهاب ضغطًا على الكثير من الدول العربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال الضغط الأمريكي على باكستان كي تعيد التفكير في الاعتراف بـ "إسرائيل".

أما على المستوى الشعبي العربي، فقد كان التضامن الشعبي العربي متدفقا في أول الانتفاضة، ولكنه لم يستمر على الصورة نفسها، لأسباب متعددة أهمها وهو الظاهر القمع الرسمي العربي لها طيلة فترة الانتفاضة، والشعور بحالة من خيبة الأمل والسخرية من سقوط عاصمة الرشيد بعد حملة من المظاهرات والتعبئة الشعبية، كما أن ضعف الأحزاب السياسية العربية التي كان يمكن أن تضمن استمرار تدفق هذا الزخم الجماهيري وتطويره، ثم الضغوط الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها الشعوب العربية وغيرها التي أدت إلى تدني المستوى الشعبي من العطاء.

الموقف الأمريكي والأوروبي

الموقف الأمريكي لم يتغير أو يتبدل، فالتقرب للكيان الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني هي سمة أمريكية بارزة، ازدادت بصورة كبيرة في عهد الرئيس الحالي، الذي يمتاز بأنه وجه للمسيحية الصهيونية، أو التيار الديني المسيحي المتعصب، ولعل أبرز ما جاء في الخطاب

السياسي الأمريكي بعد احتلال العراق، جعل حركة حماس المعطل الأساسي لعملية السلام المزعومة، وبالتالي استهداف كل ما يمت لها بصلة، فقد كشفت مصادر صهيونية أن مستشارة الأمن القومي كونداليسا رايس قالت: "إن أمريكا ستستثمر مبالغ هائلة في رفاه الفلسطينيين، بهدف حرمان حماس من الادعاء بأنها هي وحدها التى تحرص على الشعب الفلسطيني".

إلى غير ذلك من دعوات أمريكية سافرة من قبل أعضاء الكونغرس الأمريكي المتصهينين تدعو إلى إرسال قوات أمريكية للقضاء على حركة حماس، والضغط على بعض الدول كي توقف دعمها للحركة، إلى الزيارات المتكررة لشارون لواشنطن والتى تدلل على مدى الدعم الأمريكي له.

كما أن الدعم الاقتصادي الأمريكي ما زال يمثل سندًا حقيقيًا للعدو وإمكانياته في البقاء، فقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٠ مليار دولار، ويؤكد كثير من المحللين الاقتصاديين أن الاقتصاد الإسرائيلي يمكن أن ينهار في حالة واحدة فقط وهي توقف الدعم الأمريكي المادي والمعنوي.

أما الموقف الأوروبي، فهو أقل حدة من الموقف الأمريكي، لا سيما وأنه ما زال يتعاطى مع القضية الفلسطينية بصورة تختلف عن الموقف الأمريكي، فما زالت الاتصالات الأوروبية تجري مع عرفات المعزول أمريكيًا، وفي سبتمبر ٢٠٠٣ نظرت المجموعة الأوروبية لحركة حماس على أنها حركة "إرهابية"، وهذا ما كان ليتم لولا الضغوط الأمريكية المتواصلة.

أما المواقف الدولية الأخرى، كالصين وروسيا وغيرهما، فهي لا تعدو كونها كامنة وليست فاعلة إطلاقًا على جوهر القضية إذا قورنت بالموقف الأمريكي، بل ازدادت ضعفًا بعد التفرد الأمريكي بالمنطقة العربية.

ثالثا: وضع المجتمع الفلسطيني

بعدما تعرفنا على المواقف والرؤى السياسية لأطراف الصراع، ننظر في الآثار والنتائج التي خلفتها انتفاضة الأقصى على المجتمع "المحتَل" والمجتمع "المُغتصب".

١. تضحيات الشعب الفلسطيني

لا شك في الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، على الرغم من همجية الهجمة الشارونية الدموية التي لا تفرق بين صغير وكبير، بين الحجر والإنسان، مع هذا كله برز المجتمع الفلسطيني كمجتمع جدير بحقوقه وقدرته على مواصلة طريق الاستقلال، فالتضحيات كثيرة وكبيرة ومتنوعة نقصرها على النطاق البشري والاقتصادي والتعليمي.

أ. نطاق التضحيات البشرية:

أفادت آخر إحصائية فلسطينية حول الانتهاكات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة في ٢٩ من سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٣١ من أغسطس ٢٠٠٣ أن الشعب الفلسطيني قدّم خلال خمسة وثلاثين شهرًا (٢٧٠٠) شهيدًا، بينهم ٤٩٠ طفلاً و١٨٠ من الإناث.

وهناك أكثر من ٣٥٤ فلسطينيًا بينهم ٢٤٩ مستهدفًا، استشهدوا في ١٣٥ عملية اغتيال ارتكبتها قوات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وأوضحت الإحصائية التي أصدرها مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أن من بين الشهداء (٧٣٢) قتلوا جراء القصف الصهيوني، الذي بلغ منذ ١ من أكتوبر ٢٠٠٠ (٢٠٥٨٨) مرة فيما استشهد ١٨٥ مواطنًا

فلسطينيًا مستهدفين و٧٦ آخرين غير مستهدفين في عمليات اغتيال غير قانونية. وذكرت الإحصائية أن ٩٥ مواطنًا بين شيخ وامرأة وطفل من المرضى سقطوا جرّاء العراقيل التي وضعها الاحتلال على الحواجز العسكرية، حيث أقامت قوات الاحتلال ١٦١٧ حاجزًا ونقطة عسكرية جديدة خلال الانتفاضة.

وأشارت إلى أن ٤١ شهيدًا سقطوا جراء اعتداءات المستوطنين، وسقط من طلبة المدارس والجامعات ٥٥٣ شهيدًا و٢٢٠ شهيدًا من الناشطين في الحركة الرياضية و٩ شهداء من الإعلاميين والصحافيين فيما استشهد ٢٥ من أفراد الطواقم الطبية والدفاع المدني خلال تلك الفترة. ويشير أكثر من تقرير إحصائي إلى أن عمليات الاغتيال كانت بمعدل عملية واحدة كل أسبوع، نتج عنها استشهاد أكثر من ٣٥ طفلاً، وإصابة ٥٠٠ مواطن ممن تواجدوا بالصدفة في المكان لحظة وقوع هذه العمليات.

الجدول التالي يوضح عدد الشهداء في الفترة من ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ يوليو ٢٠٠٢

المحافظة	عدد الشهداء	النسبة ٪
الضفة الغربية	١٤٩٠	٥٦,٣
قطاع غزة	١١٥٧	٤٣,٧
المجموع	٢٦٤٧	١٠٠

أما عدد الجرحى، خلال ٣٥ شهرًا من الانتفاضة فبلغ ٣٦٧٤٢ جريحًا فيما عولج ٨٤٣٥ جريحًا علاجًا ميدانيًا، وذكرت أن عدد المصابين من

الطلبة بلغ ٤١٤٠ طالبًا وطالبة من المدارس والكليات والجامعات.

ويوضح الجدول التالي النسب لعدد جرحى انتفاضة الأقصى حتى ٣١ من يوليو ٢٠٠٢ في الضفة الغربية وقطاع غزة:

المناطق	عدد الجرحى	النسبة ٪
الضفة الغربية	٢٥٣٧١	٦٩,١
قطاع غزة	١١٣٧٩	٣٠,٩
المجموع	٣٦٧٦٨	١٠٠

وبلغ عدد الإعاقات أكثر من ٣ آلاف إعاقة منهم ٧٠٠ طفل، وعدد حوادث الاعتداءات على سيارات الإسعاف ٣٥٠ حادثًا والاعتداءات على المستشفيات ٢٩٥ حالة، فيما بلغ عدد الشهداء من الطواقم الطبية والدفاع المدني ٢٥ شهيدا وعدد الشهداء من الصحفيين إلى ٨ شهداء وعدد الذين تعرضوا منهم للضرب والاعتداءات والإذلال ٤٧٢ حالة.

أما على جانب الاعتقال والأسر، فقد أعلن وزير شؤون الأسرى والمحررين، هشام عبد الرازق، في ١٧من سبتمبر ٢٠٠٣ أن عدد الأسرى في سجون الاحتلال وصل إلى ٧٠٠٠ أسير، موزعين على خمسة عشر معتقلا ومركز تحقيق، بينهم ٦٢٠٠ أسير تم اعتقالهم خلال السنوات الثلاث الماضية من عمر الانتفاضة.

وأوضح عبد الرازق أن من بين الأسرى ٨٠ أسيرة، و٣٦١ أسيرًا من الأطفال دون الثامنة عشرة، ونوه الوزير إلى أن ما يقارب ٢١ ألف مواطن من مختلف الأعمار، تعرضوا للاعتقال لأسباب مختلفة ولفترات زمنية متفاوتة

خلال الانتفاضة. وقال الوزير خلال المؤتمر إنه قبل أربعة أشهر، أقدم ١٦ طفلاً أسيراً على محاولة انتحار جماعية للتخلص من المعاناة التي يكابدونها خلف الأسوار واحتجاجًا على المعاملة السيئة التي يلقونها من السجانين الإسرائيليين الذين يرغمونهم على العمل.

ويعاني الأطفال المحتجزون في مراكز التوقيف والاعتقال ظروفا بالغة السوء حيث يعاملون بعنف ويلاقون معاملة غير إنسانية ويعذبون ويقهرون ويحرمون من أبسط حقوقهم ويهددون بانتزاع الاعترافات منه، بل أثبتت وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية أن ٨٠ ٪ من الأطفال الذين اعتقلوا في سجون إسرائيل تعرضوا للتعذيب على أيدي محققي المخابرات الإسرائيلية، وكشف تقرير إحصائي صادر عن وزارة شؤون الأسرى أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من ٢٠٠٠ طفل فلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٩ من سبتمبر لعام ٢٠٠٠.

وبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من حالات بكاء وفزع ليلي جراء الممارسات الصهيونية ٥٩٠٠ ألف طفل، وتعرض أكثر من ١٢٧ ألف طفل لأضرار جسدية ونفسية جراء القصف أثناء تواجدهم في مدارسهم منذ اندلاع الانتفاضة، وتفيد الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٥٦ ألف فلسطيني غيروا أماكن سكناهم وكانت نسبة الأطفال ٥٣,٥٪ أي حوالي ٢٩٦٠٠ طفل نتيجة القصف والعدوان المستمر.

بل هناك أكثر من ٣٠ جنينًا توفوا عند الحواجز منذ بدء الانتفاضة، نتيجة منع جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين عند مداخل القرى والمدن الفلسطينية للسيدات الفلسطينيات الحوامل من المرور والوصول والولادة في المؤسسات والمراكز الصحية.

وإنه منذ بدء الانتفاضة حتى سبتمبر ٢٠٠٣ رصد ما يزيد عن ٥٣ حالة ولادة لسيدات فلسطينيات تمت على التراب والحجارة، والطرق الالتفافية.

ب - التضحيات الاقتصادية

الوضع الاقتصادي الفلسطيني يزداد صعوبة لا سيما بعد ثلاث سنوات من الحصار والعقوبات الجماعية، مع تدني المساعدات الدولية المقدمة له، في ظل هذا لم يكن غريبًا أن تبلغ الخسائر الاقتصادية الفلسطينية أكثر من (١٣) مليار دولار.

فعدد المنازل التي دمرت بدرجات متفاوتة بلغ ٢٧ ألف منزل ومبنى خلال الانتفاضة منها ٣٧٠٠ منزل دمر بالكامل وأصبح أكثر من ١٥ ألف فلسطيني بدون مأوى والباقي دمر جزئيًا، وبلغت قيمة الأضرار الناتجة عن ذلك أكثر من ٣٧٥ مليون دولار، فيما بلغ عدد المقرات الحكومية والمواقع الأمنية والمنشآت العامة والخاصة المدمرة ١١٩٣ مقرًا ومنشأة.

كما أن إجمالي خسائر القطاع الزراعي منذ بداية العدوان الصهيوني بلغت مليار دولار منها ٢٣٢ مليون دولار خسائر مباشرة.

كما أن قيمة الخسائر المادية قفزت من ٤٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠١ إلى ٨٥٠ دولار في نهاية آب ٢٠٠٢، ثم إلى ١١٧٠ مليون دولار حتى نهاية مايو من العام الحالي وقدرت خسائر الفرص الضائعة بأكثر من ٤٢٠ مليون دولار وخسائر العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر بحوالي ٢٤٠٠ مليون دولار، وبلغت خسائر قطاع العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ٤٨ (٣,٢٤٠) ألف دولار يوميًا.

وحسب تقديرات البنك الدولي التي أجراها فإن ٢١٪ من السكان الفلسطينيين كانوا فقراء عشية اندلاع الانتفاضة وقد ارتفعت هذه النسبة حاليًا إلى ٦٠٪ لأسباب تتعلق بسياسة الكيان الصهيوني في الأراضي

الفلسطينية إضافة إلى النمو السكاني، إذ تضاعف عدد الفقراء من ٦٣٧ ألفًا إلى أكثر من ٢,٥ مليون شخص بينما ازدادت حدة الفقر سوءًا لدى الفئات الفقيرة أصلاً.

وتواصل قوات الاحتلال أعمال المصادرة وتجريف الأراضي خدمة لما يسمى بالجدار الفاصل الذي يمتد من اقصى شمال شرق الضفة الغربية إلى اقصى جنوبها إلى الشرق من خط الهدنة ليبتلع مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية وعزل ٧٦ تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا.

فعدد التجمعات التي تمت مصادرة أراضيها بقرار عسكري إسرائيلي ٢٦ تجمعًا، وعدد التجمعات التي تمت مصادرة أراضيها عن طريق وضع اليد ١٨ تجمعًا، وعدد التجمعات التي تمت مصادرة أراضيها بالطريقتين ٣١ تجمعًا.

كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن إقامة الجدار الفاصل كبيرة، فقد تم تهجير ١٤٠٢ من الأسر من أراضيها، أما الخسائر الاقتصادية جراء بناء الجدار الفاصل فقد بلغت ١٠,٧ مليون دولار.

علمًا بأن المرحلة الأولى من جدار العزل الغربي، تبلغ ١١٦ كلم، على طول الخط الأخضر ممتدة من "عزبة سلمان" جنوب قلقيلية وحتى قرية سالم غربي محافظة جنين، ويشمل الضرر الناجم عن هذا الجدار ٦٧- ٧٢ قرية وبلدة فلسطينية، يبلغ تعداد سكانها حوالي ٢١٠ آلاف نسمة.

ج - قطاع التعليم والتربية

من المعلوم أن استهداف العدو لكافة قطاعات الشعب الفلسطيني هو أمر واضح ومتعمد، ولكن تركيزه على القطاع التعليمي برز بوضوح في السنة الثالثة من الانتفاضة.

ففي تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي يفيد أن عدد الشهداء من قطاع التعليم خلال انتفاضة الأقصى بلغ ٥٩٢ شهيدًا بينهم ٣٧٧ من طلبة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية و١٨٦ شهيدًا من طلبة الجامعات و٢٢ آخرين من المعلمين و٦ موظفين من الوزارة وموظفًا جامعيًا راح ضحية عملية اغتيال نفّذتها المروحيات العسكرية الصهيونية في سماء مدينة غزة.

وأوضح التقرير أن عدد الجرحى من القطاع التعليمي وصل إلى ٤١٩٨ جريحًا حتى ٢ من يونيو ٢٠٠٢، حيث كان العدد الأكبر من الجرحى في صفوف طلاب المدارس وبلغ ٢٩٠٠ طالبًا في المراحل التعليمية المختلفة و١٢٤٠ طالبًا جامعيًا و٤٩ مدرسًا و٩ موظفين من الوزارة.

وعن معتقلي القطاع التعليمي فقد أشار التقرير إلى أن عدد المعتقلين بلغ ١٠٨٠ معتقلاً، بينهم ٦٣٠ طالبًا جامعيًا و٣١٢ من طلاب المدارس بالإضافة إلى ١٢١ من المعلمين و١٧ آخرين من موظفي الوزارة.

وفي استهداف صهيوني مباشر لعصب القطاع التعليمي فقد أقدمت الدبابات والمروحيات الصهيونية على قصفْ ٢٨٢ مدرسة و١٠ جامعات وكليات فلسطينية، كما قصفت ٦ من مكاتب الوزارة والمديريات التابعة لها، عدا عن أنها حوّلت ٤٣ من مراكز التعليم إلى ثكنات عسكرية. فيما أقدمت كذلك وحدات من الجيش الصهيوني على إغلاق ٩ مدارس في محافظات الضفة الغربية. وفي التدريس الجامعي فقد أغلقت قوات الاحتلال الصهيوني جامعتين من جامعات الضفة الغربية، وأقدمت على هدم وتجريف ٣٨ مدرسة. و ذكر التقرير أن الممارسات الصهيونية عطلت المسيرة التعليمية في ١١٢٥ مدرسة مانعةً ما يقارب من ٢٠٠ طالب في كل مدرسة من الانتظام في مدارسهم الموزعة في أرجاء الضفة الغربية.

فيما بلغت الخسارة الإجمالية منذ اندلاع الانتفاضة حتى ٣١ من أغسطس ٢٠٠٢ ما يقرب من ٣ مليون دولار في كلّ من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت ما يقرب من ٦١٤ ألف دولار في الفترة المحصورة بين ١ من سبتمبر ٢٠٠٢ و١٠ من مايو ٢٠٠٣ .

د - أداء المقاومة والفصائل الفلسطينية

هذه الخسائر الجسام والتي أصابت كل بيت في فلسطين المحتلة، شكلت إنارة قوية لكل أبناء الشعب الفلسطيني في الاعتماد على نفسه، وتشكيل اداته المقاوم بصورة أكثر من رائعة إذا نظرنا إلى الإمكانيات والقدرات العسكرية التي تمتلكها الأجنحة العسكرية للفصائل.

لقد أيقن قادة العدو الصهيوني والإستراتيجيون الإسرائيليون أن انتفاضة الأقصى أوجعتهم، لدرجة أنها شكلت انتكاسة أمنية واقتصادية وسياسية لهم، وضربت المشروع الصهيوني في العمق، على الرغم من الإفراط في استخدام كافة الوسائل العسكرية لضربها، لكنها جميعها باءت بالفشل، وعلى حد قول القائل: "الضربة التي لا تكسر الظهر، تقويه"، فالضربات الموجعة التي تعرضت لها المقاومة شدت من عضدها، وجعلتها أكثر حرصًا وقدرة على البقاء والاستمرار.

صاحب هذا الموقف المبدئي تطوير كبير ونوعي في أساليب ونوعية العمليات العسكرية، من خلال استمرارية المقاومة وتطورها بشكل لم يسبق له مثيل، لا سيما في إطلاق صواريخ البنا والبتار والتي وصل بعضها إلى مدينة عسقلان، مما شكل إزعاجًا لحكومة العدو، في ظل تناقل أنباء إسرائيلية تفيد أن حماس نقلت تكنولوجيا تصنيع الصواريخ إلى الضفة الغربية، وشكلت عملية القدس أغسطس ٢٠٠٣ التي وصل فيها قتلى وجرحى اليهود بالمئات إلى تطور نوعية العمل

العسكري في ظل الجدار الأمني المقام على الأراضي الفلسطينية.

بل وفي استمرار العمليات الاستشهادية والعسكرية للفصائل الفلسطينية مؤشر واضح على تصميم وقدرة هذه الفصائل على المضي في درب المقاومة والاستشهاد.

وعلى الرغم من شراسة العدوان الإسرائيلي في أغسطس ٢٠٠٣، فإن المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها كتائب القسام التابعة لحماس التي قتلت (٢٧) إسرائيليًا مقابل (٢٤) فلسطيني سقطوا بنيران الاحتلال الإسرائيلي.

وهذه هي المعادلة الربانية، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون﴾.

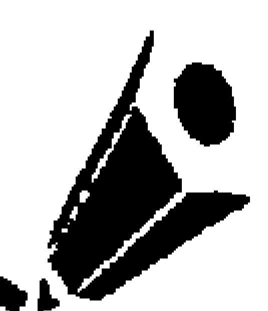
لقد أثبتت الهدنة والتي استمرت أكثر من (٥٠) يومًا مدى التماسك بين الأجنحة السياسية والعسكرية للحركات الفلسطينية، وشكلت حماس أكثر الفصائل قدرة على الانضباط والهرمية، فقد أقر جهاز الأمن السري (الشاباك) بالمستوى التنظيمي الرفيع المستوى لحركة "حماس"، واعتبرها الأكثر انضباطًا في العالم، ونقلت الصحف العبرية عن الهيئة الأمنية الصهيونية خلال وصفها لحركة "حماس" بالقول: "إنها إحدى المنظمات الهرمية والأكثر انضباطا في العالم"، وقال جنرال في الجيش الصهيوني: "حبذا لو كنا منضبطين هكذا في الجيش (الإسرائيلي)"، على حد تعبيره.

بل وأكدت الكثير من الدراسات والقراءات الصادرة في العام الثالث من الانتفاضة صعوبة القضاء على حركات المقاومة المسلحة، فعلى سبيل المثال استبعد أكاديمي فلسطيني - الدكتور عاطف عدوان أستاذ العلوم السياسية - أن تنجح الدولة العبرية في القضاء على حركة "حماس" ونشاطاتها المختلفة من خلال تصفية قادتها السياسيين، محذرا في الوقت ذاته من أن الدولة العبرية ستكون

الخاسر الأكبر في حال تولت قيادة سرية زمام الأمور في الحركة.

كما لا بد من التأكيد هنا على قدرة "العمليات الاستشهادية" في تثبيت مبدأ الردع والتوازن مع العدو، في ظل غياب الإمكانيات والقدرات الموازية، ففي السنتين الأولبين للانتفاضة سقط من اليهود جراء المقاومة المسلحة (٦٣٢) إسرائيليًا، كان منهم (١٦٤) في السنة الأولى من الانتفاضة، و(٤٦٨) في السنة الثانية، مما يعني أن تصاعد وتيرة القتل في صفوف الإسرائيليين في تزايد مستمر، ولقد أثبتت الكثير من التجارب التاريخية والدراسات النفسية أن أي محتل إذا لم يعد يحتمل الخسائر الفادحة في صفوفه، فما عليه إلا الرحيل أو الزيادة في الضغوط على المحتلة أرضهم، ولقد جرب العدو الضغوط تلو الضغوط، وهو في مرحلة الرحيل إن شاء الله.

العمليات الاستشهادية ضربت كافة أفراد المجتمع الإسرائيلي، من عسكريين وسياسيين وما يسمى بمدنيين، فكلهم بلا استثناء مُصاب بداء الخوف من العمليات الاستشهادية، مما يعني أن ضرب الخطوط الأساسية لبناء المستوطنات والإقامة فيها، والتفكير في أن دولة العدو بعد نصف قرن من الاحتلال في استقرار وأمان، كل هذا ما كان لولا السلاح الفعال، سلاح العمليات الاستشهادية.



رابعا: وضع مجتمع العدو

أما على الجانب الإسرائيلي، فإن المجتمع المغتصِب لم يهدأ له بال طيلة فترة الانتفاضة، بل دفع فاتورة تعنت حكومته واستهدافها للفلسطينيين، وقد طالت النتائج والآثار كافة مناحي الحياة في الدولة العبرية، ونظرًا لكثرة المناحي التي تضررت في هذا المجتمع، فإننا

سنقصر ذلك على جانبين مهمين، الأول أمني وسياسي، والثاني اقتصادي واجتماعي.

أ - الفشل الأمني والسياسي

لعل من أهم إنجازات الانتفاضة والعمل المسلح الفلسطيني، إلحاق الأذى والضرر بالقطاع الأمني الإسرائيلي، استخباريًا وعسكريًا، ولم يعد خافيًا على أحد مدى التخبط الأمني الإسرائيلي من ضربات المقاومة الفلسطينية، التي أصابته في المقتل في أكثر من ضربة، فالعمليات الاستشهادية التي يعترض عليها البعض أصحاب "مشروع لا فعال"، هي من أفضل الاستراتيجيات للمقاومة الفلسطينية في ضرب المشروع الصهيوني.

ففي استطلاع صهيوني أشير إلى أن ٧٣٪ من الصهاينة يرون أن دولتهم لم تنتصر على الفلسطينيين، و٣٣٪ يرون أن الفلسطينيين هم المنتصرون في معركة الانتفاضة، هذا الاستطلاع الذي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية في أغسطس ٢٠٠٣، على الرغم من التصريحات النارية لبعض القيادات العسكرية الإسرائيلية بأن الهدنة ما هي إلا إشارة على استسلام الفلسطينيين.

ولم يدرك قادة الجيش بعد أن الشرطة العسكرية الصهيونية اعتقلت أكثر من ١٢٠ جنديًا صهيونيًا هاربين من الخدمة العسكرية، لأسباب مختلفة، منها الخوف على حياتهم من عمليات المقاومة وأسباب اقتصادية، في إطار حملة شاملة تهدف إلى اعتقال ما يربو على ٢٧٠٠ جندي صهيوني هارب من التجنيد، في ظل جيش يقول عنه رئيس الموارد البشرية في الجيش الصهيوني: " إن الجيش الصهيوني لم يعدْ جيش الشعب، بعد أن أصبح يضج بالمتطرفين والمستوطنين والمهاجرين الجدد الذين يلتحقون به كمرتزقة" .

بل في ظل أنباء تتحدث ان ٨,٢ ٪ من إجمالي جنود جيش الاحتلال أكدوا انهم تعاطوا ذات مرة المخدرات، فيما فعل نحو ٩٠ ٪ منهم ذلك قبل تجنيدهم للجيش الصهيوني.

وحسب معطيات للشرطة العسكرية، نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت، فإنه بين ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من إجمالي المتعاطين للمخدرات في الجيش الصهيوني يعدون "جنود إدارة"، ولكن مشكلة المخدرات تشمل سائر وحدات جيش الاحتلال، ففي سياق العام ٢٠٠٢ كله رفعت الشرطة العسكرية ٨٤ لائحة اتهام للاتجار بالمخدرات، وتزويد المخدرات، والتوسط في نقلها.

هذه الظواهر الأمنية تبين مدى التخبط الأمني الذي يعيشه أبناء المجتمع الإسرائيلي، علمًا بأن الجيش الإسرائيلي قد مارس كل قوة في إلحاق الأذى بالمقاومة والكوادر الفاعلة على الساحة.

كما أن الجانب الأمني يكلف ميزانية العدو مبالغ طائلة، فعلى سبيل المثال ازدادت ميزانية الدفاع منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية ٢٠٠١ حوالي مليار دولار لتغطية النفقات الأمنية الباهظة المترتبة على التطورات الأمنية في فلسطين، وخصصت قوات الاحتلال ما يقارب ١٠٥ ملايين دولار من أجل القيام بعملياتها العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا أن اقتحام مدينة رام الله تكلف خلال الأيام الأولى نحو ١٠٥ ملايين دولار، وقدرت التكلفة المباشرة لاستدعاء قوات الاحتياط الإسرائيلي حسب تقديرات مؤسسة التأمين الوطني والجيش الإسرائيلي حوالي ٤٥,٥ مليون دولا، وقدرت التكاليف غير المباشرة التي خصصت لتفعيل القوات المجندة حوالي ٦٨ مليون دولار.

والجدول التالي يوضح ميزانية الدفاع من عام ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠٢ بالمليون شيكل:

الميزانية	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الدفاع	٣٤,٣٢١,٧٤٥	٣٦,٦٥٤,٧٨٣	٣٧,٥٠٤,٣٣١	٤١,٠٠٣,٤٧٤
وزارة الدفاع	٣٣,٩٦٧,٣٠٠	٣٦,٢٨٣,٨٨٥	٣٧,١١٧,٠١٥	
مصروفات الطوارئ الحديثة	٢١٥,٢٦٤	٢٣٢,٦٣٧	٢٥٨,٧٨٣	
تنسيق العمليات في الأراضي	١٣٩,١٩٠	١٣٨,٢٦١	١٢٨,٥٣٣	

كما أن إعادة الاحتلال الدائم للأراضي الفلسطينية يكلف خزينة العدو ٤,٣ مليار دولار في السنة، في ظل أنباء عن تقلص ميزانية وزارة الدفاع بسبب العجز الكبير في ميزانية العدو العامة، مما دعا الكثير من الأمنيين إلى التحذير من النقص في الميزانية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

لذا لم ينحصر أمر التخبط الأمني على الجيش والقادة العسكريين، بل أصاب الشعب ككل، ففي دراسة صهيونية ثبت أن ٧٦٪ من الصهاينة يعترفون بتعرضهم لصدمة نفسية جراء العمليات الفدائية، فقد نشرت صحيفة "معاريف" الصهيونية في أغسطس ٢٠٠٣، نتائج بحث جديد أجراه ثلاثة بروفيسورات من جامعة تل أبيب، ومستشفى الأمراض النفسية، ليب هشارون، حول تأثير انتفاضة الأقصى على الصحة النفسية للمستوطنين الصهاينة.

ويستدل من نتائج البحث الذي أجري على مدار أكثر من عام، وشمل عينة ضمت ٥١٢ صهيونيًا بالغًا بين شهري أبريل ومايو ٢٠٠٢، أن صهيونيين من بين كل ثلاثة عانيا من الأعراض التي تظهر بعد التعرض إلى صدمة، فيما يعاني واحد من بين كل عشرة مواطنين من أعراض المرض النفسي،

وحسب الصحيفة، تناول البحث مدى انتشار عوارض الصدمة النفسية في أعقاب التعرض إلى العمليات الفدائية المسلحة، وقام الباحثون بفحص ما حدث خلال الـ١٨ شهرًا الأولى لانتفاضة الأقصى، والتي تم خلالها قتل ٤٧٢ صهيونيًا، وإصابة أكثر من ٣٨٠٠ آخرين.

ويستدل من البحث أن ١٦٪ من الصهاينة تعرضوا للعمليات المسلحة، مباشرة، خلال الفترة المشار إليها، وقال ٣٧٪ ممن شملهم الاستطلاع إن قريبًا لهم أو صديقًا، كان شاهدًا على وقوع عملية. وقال ٧٦٪ من المستطلعين إنهم يعانون من أحد أعراض المرض النفسي، جراء تعرضهم إلى عمليات مسلحة. وقال ١٠٪ من المستطلعين إنهم يعانون من دلائل تشهد على إصابتهم بعوارض الصدمة النفسية التي تحتم تلقي العلاج النفسي، وقال ٥٪ من المستطلعين إنهم يشعرون بالحاجة إلى تلقي العلاج النفسي لمواجهة الصدمة.

لذا لم يكن بعيدًا شك مصادر أمنية صهيونية في القدرة الأمنية لشارون على محاربة ظاهرة الاستشهاديين، لا سيما وأن "عددهم أكبر بكثير من المتوقع!".

وقال أحد الإسرائيليين الذي أصيب في العملية الاستشهادية في مقهى مومنت في القدس الغربية للصحيفة بعد العملية:" لم أجرؤ على الخروج من البيت وانغلقت على نفسي، توقفت عن الأكل وفقدت العديد من الكيلو غرامات من وزني، في الليل لا أستطيع النوم، منذ البداية تبين لي أن وضعي النفسي صعب للغاية، وعلى الرغم من مرور عدة أشهر على العملية، أخاف الخروج من البيت خشية من قيام مخرب فلسطيني بتفجير نفسه"، وأضاف الإسرائيلي أن "وضعه تحسن نسبيًا بسبب العلاج النفسي المركز الذي يتلقاه في المستشفى، وأنه بدأ بالخروج قليلاً من البيت، ولكن بشكل عام، أكد في

حديثه، انه ما زال في وضع نفساني صعب للغاية".

لقد بلغ عدد الإسرائيليين الذين قتلوا منذ بداية الانتفاضة وحتى سبتمبر ٢٠٠٣ أكثر من ٨٥٠ شخصًا.

لذا لم يكن غريبًا أن يتناقص عدد المهاجرين إلى الكيان الصهيوني، فحسب آخر المعلومات الرسمية الصهيونية فإن معطيات الهجرة لعام ٢٠٠٣ هي الأدنى منذ ١٢ عامًا.

فقد أفادت الإحصاءات أنه منذ بدء الانتفاضة خرج من إسرائيل حوالي مليون شخص، وفي إحصائيات أخرى تدل على الهجرة من داخل إسرائيل إلى الخارج، قد بلغ عدد المهاجرين منها في السنوات الثلاث الماضية أكثر من ٥٥٠ ألفًا، فسواء أكانت مليون أو (٥٥٠) ألفًا، فهذه إحصائيات تشير إلى مدى الخطر الذي يلتهم المشروع الصهيوني.

بل إن هناك معطيات رسمية صادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الصهيونية تشير إلى أن عدد الصهاينة الذين سافروا إلى خارج الدولة العبرية في شهري (يوليو) و(اغسطس) ٢٠٠٣ قد وصل إلى مليون و٤٠ ألف صهيوني، مقارنة بـ ٩٦٩ ألف صهيوني سافروا في الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٢، ويشكّل ذلك ارتفاعًا بنسبة ٨ ٪ في سفر الصهاينة إلى الخارج.

كما انخفض ما نسبته ٣٥٪ من عدد الإسرائيليين العائدين إلى إسرائيل عام ٢٠٠١ مقابل انخفاض بنحو ٢٠٪ عام ٢٠٠٠، كما أدت الانتفاضة إلى انخفاض المهاجرين إلى إسرائيل بنسبة ٢٧٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٢، وأشارت إحصاءات أصدرتها جريدة جروزلم بوست الإسرائيلية أن حوالي ٣٥٪ من الشباب في إسرائيل يرغبون في الهجرة خارج إسرائيل.

وهناك معطيات نشرتها وزارة الخارجية الصهيونية تشير إلى أن قرابة عشرين ألف مستوطن يهودي هاجروا إلى مدينة تورونتو الكندية منذ اندلاع

انتفاضة الأقصى (سبتمبر) ٢٠٠٠، بسبب سوء الأوضاع الأمنية.

حتى أن يهود العراق - ٢٨ شخصًا فقط - يفضّلون الهجرة إلى بريطانيا أو هولندا على ذهابهم إلى الكيان الصهيوني، فقد ذكرت صحيفة يديعوت "احرونوت العبرية"، أن غالبية اليهود الذين يقيمون في بغداد، يرغبون في الهجرة من العراق، لكنهم يفضلون الحصول على الجنسية البريطانية أو الهولندية، على الحصول على الجنسية الصهيونية، بسبب ما يصلهم من أنباء متواترة عن تأثير الانتفاضة عن الأمن الصهيوني.

بل ذكرت صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٢ أن أغنى امرأة يهودية في دولة العدو، وهي"ساري أريسون" والتي تملك اكثر من ملياري دولار أمريكي، وترتيبها (١٥٨) بين أغنياء العالم، وترأس إدارة أكبر بنك في دولة العدو "بنك العمال"، قررت مغادرة دولة العدو والهجرة إلى ميامي، بعدما قلصت أكثر من (٩٠٠) وظيفة بسبب الوضع الاقتصادي المتردي.

ولعل أهم ما يدلل على الفشل الأمني للعدو الإسرائيلي، استمرار سياسة الاغتيالات عن بُعد، فطائرات الأباتشي المروحية والـ "إف-١٦" وطائرات المراقبة بدون طيار، والصواريخ الذكية الموجهة، إلى الكاميرات الصغيرة وأجهزة التنصت الحساسة التي توضع لمراقبة الكوادر الفلسطينية والمقربين منهم، كل هذا فقط لضرب عناصر المقاومة.

وكان من أبرز الذين اغتالتهم قوات الاحتلال الشهيد إسماعيل أبو شنب في ٢٢ من أغسطس ٢٠٠٣، وكان استشهاده هو الرقم ١٣٨ في "القتل المستهدف" للمناضلين الفلسطينيين على أيدي الجيش الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٠، وقد وصل عدد المستهدفين والذين

استشهدوا إلى سبتمبر ٢٠٠٣ أكثر من (١٥٠) شهيدًا.

وسياسة الاغتيالات هي آخر ما في الجعبة الأمنية الإسرائيلية تجاه المقاومة وعناصرها، لا سيما أبناء حماس السياسيين والعسكريين، الذين استهدفوا بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام الثالث للانتفاضة، وفي استطلاع للرأي أجرته صحيفة "معاريف" في سبتمبر ٢٠٠٣ أن ٦٤٪ من الإسرائيليين يؤيدون تصفية القيادة السياسية لحركة "حماس"، ويعارض ذلك ٢٨٪ فقط.

علمًا أن هناك ظاهرة تمرد من قبل الطيارين الإسرائيليين على قيادتهم في تنفيذ عمليات الاغتيال، فقد ذكرت صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٣ أن هناك عشرات من الطيارين أعدوا عريضة - لا سيما بعد استشهاد القائد صلاح شحادة يوليو ٢٠٠٣، والتي راح ضحيتها أكثر من (١٤) طفلاً وامرأة - تظهر رفضهم لهذه العمليات باعتبارها عمليات غير أخلاقية.

مع هذا كله، فقد أظهر أكثر من استطلاع أن شعبية شارون في تدن مستمر بسبب الضعف الأمني، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" بمساعدة أخصائيين من معهد "داحف" ونشرته الصحيفة في سبتمبر ٢٠٠٣، فقد أعطى ٨٪من المستطلعين علامة جيد جدًا لرئيس الحكومة الإسرائيلي أرييل شارون لقاء "علاجه للإرهاب"، في حين أعطاه ٢٦٪ علامة جيد، وقال ٣٥٪ إن علامته هي جيد بالتقريب بينما أعطاه ٢٨٪ علامة غير جيد.

وهذا ما دعا النائب شلومو بنيزري، الذي يترأس كتلة حزب شاس في الكنيست الإسرائيلي للقول بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو "خنزير وثور"، كما قال سابقًا الحاخام عوفاديا يوسف عن شارون بأنه "عنزة عمياء".

ب - التدهور الاقتصادي والاجتماعي

أما القطاع الاقتصادي الذي أظهر منذ اندلاع الانتفاضة إلى الآن انه في تدن مستمر، إذ لم تشهد الدولة العبرية مرحلة ضعف اقتصادي كهذه المرحلة، وباعتراف الصهاينة أنفسهم يعتبر عام ٢٠٠٢م أسوأ عام اقتصاديّ في الكيان الصهيوني منذ ٤٩ عامًا، أي منذ عام ١٩٥٣ المعروف بعام الانكماش، وما زال عام ٢٠٠٣ أشد من سابقه، مما يعني ان الاقتصاد الإسرائيلي دخل مرحلة الخطر.

فلقد كان النمو الاقتصادي في دولة العدو عام (٢٠٠٠) اي قبيل الانتفاضة ينمو بمعدل ٥، ٧٪، في حين أن النمو الاقتصادي للدول الصناعية يشير إلى ٨، ٣٪، وكان يبلغ المستوى المعيشي للفرد الإسرائيلي (١٨) الف دولار أمريكي سنويًا، فما موقع الاقتصادي الإسرائيلي اليوم، بعد مضي ثلاث سنوات على انتفاضة الأقصى(؟).

كل المعطيات والإحصائيات تشير إلى كارثة وانتكاسة لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية تأسيسه، فالمعطيات تشير إلى:

أن نسبة النمو في دولة العدو حسب آخر تاريخ مُسجل في ٢٩ من يوليو ٢٠٠٣ هو صفر ٪، وهذا لم يكن لولا الانتفاضة المباركة.

ولذا كان متوقعا أن تدرس وزارة المالية الإسرائيلية خفض ميزانية العام ٢٠٠٤ بنحو عشرة مليارات شيكل (٢,٥ مليار دولار)، بما في ذلك اقتطاع ثلاثة مليارات شيكل من الإنفاق العسكري، وحل اكثر من ٣٠٠ شركة صهيونية، والإعلان عن ٦٦٠ حالة إفلاس خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٣ بسبب الانتفاضة.

وتشير المعطيات إلى أنه على سبيل المقارنة، صدر في العام ٢٠٠٢ (٥٠٥) اوامر تقضي بحل شركات، و١٤٥٦ أمرًا يقضي بتقويم ممتلكات

شركات وأفراد، ويتضح من المعطيات أن عدد أوامر تفكيك الشركات المفلسة التي أصدرتها المحاكم ٢٠٠٣ يزيد بنسبة ١٨٪ من عدد الأوامر التي صدرت خلال العام ٢٠٠٢م.

انخفاض حجم الاستيراد الفلسطيني من الكيان الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى إلى أكثر من (٥٠٪)، في حين انخفض عدد السياح، بل وضرب قطاع السياحة في دولة العدو في المقتل، فالسياح عام ٢٠٠٠ كان (٢٢٥) ألف سائح، وفي عام ٢٠٠١ كان (١٥٠) ألف سائح، وفي عام ٢٠٠٢ كان فقط (٥٠) ألف سائح.

وهناك فصل لأكثر من ١٧٥٠ عاملاً صهيونيًا عن العمل خلال شهري (أبريل) و(مايو) ٢٠٠٣ فقط، فيما تراجع عدد ساعات العمل في المصانع، خلال الفترة نفسها، بنسبة ٦،٠ ٪، وأقرت رئيسة قسم الاقتصاد في اتحاد أرباب الصناعة نيراشامير بأن المعطيات الحالية تشير إلى استمرار الأزمة لفترة طويلة، الأمر الذي يهدد بإغلاق ٦٥ ألف مصلحة تجارية لعام ٢٠٠٣، علمًا بأنه تم في العام ٢٠٠٢ إغلاق ٤٧ ألف مصلحة تجارية.

وتتوقع مصادر اقتصادية صهيونية رسمية أن يرتفع حجم البطالة في الدولة العبرية خلال العام القادم (٢٠٠٤)، إلى نحو ٣٢١ ألف عاطل عن العمل، وذلك بسبب استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية في الدولة العبرية، الناجمة عن استمرار "انتفاضة الأقصى".

ويتضح من هذه المعطيات أن البطالة في الكيان الصهيوني آخذة بالتفشي، وتدلّ المعطيات على أن ارتفاعًا حادًا بنسبة ٦،٢٪، طرأ على عدد الحاصلين على مخصّصات ضمان الدخل.

بل يجري الحديث الآن على أن الانتفاضة تقوض ما يسمى باقتصاد الدولة العبرية، فهناك ٢٢٪من المستوطنين يعانون من فقر.

كما أن ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الإسرائيلي أدى إلى اتساع نطاق الفقر وازدياد عدد الأسر الفقيرة، فقد أدى الانهيار الاقتصادي إلى ازدياد عدد الفقراء إلى أكثر من مليون و٥٩٠ ألفًا في عام ١٩٩٩ إلى مليون و٨٨٠ ألفًا عام ٢٠٠٠ وإلى حوالي ٢ مليون و٥ آلاف عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يزداد عدد الفقراء عام ٢٠٠٢ بسبب التباطؤ الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وتجدر الإشارة إلى ازدياد عدد الأسر الفقيرة من ٢٩٩,٧ الف أسرة عام ١٩٩٩ إلى ٣٠٥ آلاف أسرة عام ٢٠٠٠ وإلى حوالي ٣١١ الف أسرة عام ٢٠٠١، ويعرف الفقير في "إسرائيل" بمن يتعاطى راتبًا شهريًا اقل من ١٧٥٢ شيكلاً.

وفي هذه الفترة، أفاد رئيس اتحاد الحرفيين والصناعيين الصهاينة "يوسيف بن شوشان"، أن عدد طلبات الإعلان عن الإفلاس في منطقة حيفا والشمال قد ارتفع في النصف الأول من العام ٢٠٠٢ بنسبة ٢٧ ٪، مقارنة مع الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٠.

كما ارتفع عدد أوامر الإفلاس التي أصدرتها المحاكم "الإسرائيلية" بنسبة ٤١ ٪ من ٥٩ إلى ٨٣ أمرًا، كما تدل المعطيات أنه تم خلال شهري (ابريل) و(مايو) ٢٠٠٢، فصل أكثر من ١٧٥٠ مستخدمًا عن العمل، فيما تراجع عدد ساعات العمل في المصانع، خلال الفترة نفسها، بنسبة ٦, ٠٪.

وبدأت ظاهرة الانتحار بسبب الأزمة المالية تنتشر في الكيان الإسرائيلي، فقد انتحر مستوطن يهودي من مستوطنة "برديس حنا" بسبب عدم قدرته على العثور على عمل، ليواجه مأساة الجوع والفقر، خاصةً وأن زوجته قد فصلت هي أيضًا من عملها قبل ثلاثة أشهر.

علمًا بأن هناك ٢٠ صهيونيًا اقدموا على الانتحار منذ مطلع العام ٢٠٠٢، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الدولة العبرية.

ونؤكد هنا من جديد، أن الدعم الأمريكي وغيره يمثل دعامة قوية للاقتصاد الإسرائيلي المنهار، فقد وافقت الإدارة الأمريكية على زيادة المساعدات العسكرية السنوية المقدمة لإسرائيل لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار خلال الأعوام القادمة، وتتوزع المساعدات السنوية التي تحصل عليها إسرائيل والمقدرة بحوالي (٨) مليارات دولار كالتالي:

(١) مليار دولار مساعدات اقتصادية عسكرية من الولايات المتحدة.

(٢) مليار دولار في شكل ضمان قروض من الولايات المتحدة، وهي عبارة عن قروض طويلة الأجل وبفوائد ميسرة ويمكن اعتبارها هبات؛ لأن إسرائيل لا تسددها عند الاستحقاق.

(٣) مليار دولار مساعدات من دول أخرى خاصة المانيا وجماعات الضغط الصهيونية، فقد بلغت المساعدات الألمانية لإسرائيل خلال العقود الماضية حوالي (٣١) مليار دولار تتوزع لضحايا النازية ومساعدات عسكرية وهبات لمشاريع تنموية، وتشكل هذه المساعدات عنصر دعم رئيس للاقتصاد الإسرائيلي، وتمثل نسبته ٧٪ من الناتج المحلى الإسرائيلي البالغ ١١٠ مليارات دولار، خاصة إذا ما علمنا أن لدى إسرائيل إنفاقًا أمنيًا غير عادي إذ تبلغ ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية ١١مليار دولار أي بنسبة ١٠٪ تقريبًا من الناتج المحلى الإجمالي، وهو ما يزيد كثيرًا عن الإنفاق العسكري في معظم الدول الغربية، والذي يتراوح عادة ما بين ١-٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا شك أن الإنفاق العسكري المرتفع الحق الضرر بباقي قطاعات الاقتصاد؛ لأنه كان على حساب الموارد المخصصة للقطاعات الأخرى كالتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة.

لذا لم يكن غريبًا أن يقول محافظ مصرف الكيان الصهيوني دافيد كلاين إن عام ٢٠٠٢ لن يكون أفضل من الأعوام التي سبقته إلا بقليل، فيما

يخص الوضع الاقتصادي في الدولة العبرية، وذلك بسبب استمرار انتفاضة الأقصى منذ نحو ثلاثة أعوام، وقد أعلن وزير المالية الصهيوني نتياهو حالة الطوارئ للاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تقليصات ضخمة في الموازنة العامة.

كما أن المجتمع الإسرائيلي يعيش أزمات اقتصادية خانقة، فإنه يعيش قلاقل اجتماعية متنامية في مجتمع متعدد المنابت والرؤى والأصول، فقد أعربت مصادر رسمية صهيونية عن بالغ قلقها من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في الدولة العبرية، والتي تقوم بها عصابات يهودية ضد مثيلاتها على خلفية التجارة بالمخدّرات أو غيرها من الخلفيات، وباعتراف الشرطة في أغسطس ٢٠٠٢ فإن مهاجرين يهود من دول الاتحاد السوفياتي السابق أقاموا ١٣ تنظيمًا إجراميًا في الكيان الصهيوني.

نظـــرة استشـــرافية للمستقبل

ولكي نستشرف المستقبل، لا بد من قراءة الواقع كما هو بموضوعية واستقلالية، ثم نستخلص من هذا الواقع العلاقات التي يمكن من خلالها متابعة الكفاح والجهاد، وفي اليقين أننا سننتصر في نهاية الأمر للوعود العقائدية والسنن التاريخية التي يؤمن بها المسلمون، ولذلك يجب أن ننهض بالمسئولية على مستوياتها المختلفة، سواء أكانت فردية أم شعبية.

ففي ظل مرور ثلاث سنوات متتالية على انتفاضة الأقصى، تبرز معطيات الصورة المستقبلية للقضية الفلسطينية بعناصر متعددة، ولعل أهم عنصر من هذه العناصر هو أن الوعي والإرادة الفلسطينيين والتمسك بالحقوق الفلسطينية أصبح أمرًا قطعيًا مفروغًا منه، لا تستطيع أى قيادة "متخاذلة" أو "عميلة" أو تحت أية ضغوط دولية أو بطش إسرائيلي هائل أن يلغي هذا العنصر.

هذا العنصر كان موجودًا في السابق في مراحل الضعف والهزائم العربية المتتالية، إلا أنه كان خافيًا وذا ذبذبات غير متناسقة، انتفاضة الأقصى جعلته ثابتًا لا يتزعزع، فسقفها الأدنى في هذه المرحلة أراضي الـ٦٧، مع ملاحظة أن تنوع اجتهادات الفصائل والقوى نظرًا لبرامجها المختلفة لا يعيق مشروع التحرير.

الإسلاميون - وبالأحرى حركة حماس - هي المستفيدة من جعل اجتهادات الفصائل لا سيما ذات برامج التسوية والمفاوضات تتساق مع الخطاب السياسي التكتيكي للحركة في هذه المرحلة، فحماس لم ولن تعلن أنها تنازلت عن أراضي الـ٤٨، مع اتفاقها على ضرورة تحرير أراضي الـ٦٧، كبداية لمشروع التحرير الكامل.

العدو الصهيوني لن يخرج من الأراضي المحتلة إلا عندما يتجاوز مرحلة "كسر العظم" مع المقاومة، أو من يصرخ أولاً منهما من "عضة الإصبع"!

فهل تصبر الفصائل والشعب الفلسطيني عامةً على التضحيات الفادحة البشري منها والاقتصادي من أجل الحصول على حقوقهم المشروعة(؟).

أم أن صبر دولة العدو وحكومته سينفذ بعدما - أسقطت الانتفاضة الفلسطينية حكومتين للعدو - في ظل خسائر اقتصادية واجتماعية هائلة ضربت مشروعها التوسعي في المقتل(؟).

المعادلة بكل بساطة، تشير إلى أن الفلسطينيين ليس عندهم ما يخسرونه أو يتحسرون عليه، شعب واقع تحت احتلال استمر أكثر من (٥٥) عامًا، فإذا كانت هذه التضحيات من أجل إعادة حقهم المغتصب، فالنتيجة تستحق كل هذه التضحيات، لا سيما في ظل ريادة برنامج المقاومة، مقاومة ميدانية موحدة، وسقوط برنامج التسوية، وتجذر الخلافات بين أقطاب

أنصار التسوية، الحرس القديم لفتح، والجناح المتصهين فيها.

وهذا ما أكده رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق القدومي عندما قال: "ماذا تبقى من أوراقنا غير المقاومة!".

ومما يؤكد هذا أن هناك جملة من الانتفاضات والثورات قمعتها السلطات الإسرائيلية وبمباركة في بعض الأحيان ومشاركة فعلية من القوات الأمنية الفلسطينية، وما زال الشعب الفلسطيني حرًا بإرادته وقواه الحية، فبعد دخول السلطة الفلسطينية والإيهام بانتهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، بدأت عدة انتفاضات، أولها عام ١٩٩٤ بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، والثانية كانت إثر حفر النفق تحت المسجد الأقصى عام ١٩٩٦، وكانت الثالثة بعد بناء مستوطنة أبو غنيم عام ١٩٩٧ في عهد اليميني المتطرف نتنياهو، والرابعة هي انتفاضة الأسرى في شهر مايو عام ٢٠٠٠، والخامسة هي انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠، التي لم تستجب لنداءات السلطة أو قمع الصهاينة.

كما يؤكد هذه المعادلة أيضًا الخط التصاعدي الشعبي الذي يشير إلى أن المقاومة الفلسطينية آخذة في التصاعد أداءً ونتيجة، تطور تصنيع الصواريخ والمضادات للدروع في ظل الإمكانيات المحدودة والحصار المفروض على المناطق الفلسطينية، وعمليات استشهادية نوعية مؤثرة في العمق الصهيوني، وقدرة فائقة لأنوية المقاومة السرية في إعادة خلاياها وشبكاتها، فمنذ بداية انتفاضة الأقصى حصلت أكثر من (٥) حملات عسكرية شاملة للضفة الغربية فقط، ومع هذا ونحن نستقبل العام الرابع، هناك مشاورات عسكرية إسرائيلية جديدة لشن حملة جديدة على المقاومة الفلسطينية في الضفة.

لكن في المقابل، فمن المؤكد أيضًا أن الحكومة الإسرائيلية لن ترفع الرايات البيضاء؛ لأن أي انسحاب من أي مدينة فلسطينية من دون ضمانات لتحجيم القوى المسلحة هو انتصار لبرنامج المقاومة وهزيمة لأنصار مشروع التسوية أو "المتصهيين". ومن المؤكد أن الإستراتيجيين الإسرائيليين قد حسموا أمرهم في أن تجربتهم مع حزب الله لن تتكرر مع الفلسطينيين، ولو بمجازر تتلوها مجازر، كما لأنه لا يوجد أصلاً في الدولة العبرية من يستطيع أن يعطي أكثر مما أعطاه "باراك" في كامب ديفيد يوليو ٢٠٠٠.

لكن مع هذا، ما زلنا نسمع بين الفنية والأخرى، دعوات من رسميين إسرائيليين تشير إلى مدى التخبط والأسى الذي يعشيه المجتمع الإسرائيلي برمته، من هؤلاء أبراهام بورج الذي رأس الكنيست عن حزب العمل المعارض من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ الذي قال لصحيفة جارديان البريطانية في مقابلة نشرتها بتاريخ ١٥ من سبتمبر ٢٠٠٣ تحت عنوان "نهاية الصهيونية"، قال: "إن الممارسات الظالمة ضد الفلسطينيين تؤكد أن الدولة اليهودية على وشك الفناء". وأشار إلى أن " الكيان الصهيوني، على شفا الانهيار"، وأضاف قائلا: "هناك دولة يهودية ولكنها غريبة وقبيحة"؛ لأنه : " من الممكن أن نقتل كل يوم ألف زعيم، ولكن ذلك لن يقدم شيئًا؛ لأن هؤلاء الزعماء قادمون من أسفل.. من آبار الكره والغضب من البنى التحتية للظلم والفساد الأخلاقي".

المرحلة القادمة ستشهد كما هو متوقع تشديدًا وضغطًا لإيقاف المقاومة، لاسيما العمليات الاستشهادية، في ظل زيادة جرعات الاستهداف الإسرائيلية لضرب المقاومة، فالتقدير أن تستمر العمليات لإيجاد حالة من التوازن والردع، وأن وقف العمليات لن يأتي بمكاسب سياسية على وضع الفلسطينيين، بل هو حال من الاستسلام والنظر إلى

سراب الفرج، وللتدليل على ذلك قريبًا، فما بين ١١ من سبتمبر إلى ١١ من نوفمبر ٢٠٠١، سقط تقريبًا ٢٢٤ شهيدًا، على الرغم من توقف العمليات الاستشهادية، وهو ما يؤكد عدم صحة ما يقال حول أن العمليات الاستشهادية تجر علينا مزيدًا من القتل.

أما غزة، فهي مرشحة في العام الرابع للانتفاضة لاجتياح إسرائيلي شامل على غرار الضفة الغربية، والسبب الرئيس هو ضرب المقاومة، لا سيما البنية التحتية لحركة حماس، ويدرك العدو جيدًا أن استئصال حماس ليس بالأمر الهين أو السهل، فهناك عام (١٩٩٦)، وهو عام السلطة في ضرب حماس، وقد فشلت فشلاً ذريعًا، وعادت حماس كقوة أولى في الشارع الفلسطيني، فهل يستطيع العدو الإسرائيلي أن يجتاح غزة مدركًا الخسائر الفادحة التي سيتكبدها في صفوف قواته، فالمدفعية والطائرة التقنية التي يمتلكها لن تستطيع العبور في الممرات والدروب الضيقة لاغتيال واستهداف المطلوبين.

المشهد الفلسطيني اليوم في مرتبة عالية من التحدي والصمود، التأييد الشعبي للمقاومة ورموزها الفعليين، ولعل في استهداف القيادات السياسية للشعب الفلسطيني كأبي علي مصطفى وإبراهيم المقادمة وإسماعيل أبو شنب، وآخرها الشيخ الجليل أحمد ياسين والمحاولات الفاشلة لاغتيال الرنتيسي وإسماعيل هنية والزهار، ما هي إلا عجز إسرائيلي في القضاء على العمل العسكري أو المقاوم للفصائل.

المطلوب شعبيًا، هو أن تتشكل قيادة فلسطينية مقاومة، في ظل الخلافات بين القيادة الفلسطينية على صلاحيات مزعومة لا أساس لها، فأين موقع هذه الصلاحيات في ظل احتلال لكل المناطق التي تشرف عليها السلطة!!!.

كما يستحسن أن تسعى حركات المقاومة إلى تشديد العلاقة مع الأطراف الوطنية في السلطة، وتحييد الأطراف "المتصهينة أو المتأمركة"، والتي ترفض مشروع المقاومة كليًا، والعمل على تمضيد العلاقة مع الأطراف الوطنية داخل السلطة لتقترب من النموذج اللبناني، عندما اعتبرت الحكومة المقاومة من حقها الدفاع عن تحرير باقي الأجزاء المحتلة من الأرض.

كما لا بد من التركيز على الرؤية الشاملة لكافة الأصعدة، السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل استمرار الانتفاضة وحمايتها. كما لا بد أن تمارس المقاومة ضغطًا على الأوساط الشعبية والأحزاب العربية والإسلامية، لكي تمارس دورها المحلي في دعم الانتفاضة، لا بد من حركة شعبية وحزبية عربية لتغير الإستراتيجية العربية مع العدو، من "إستراتيجية السلام" إلى "استراتيجية الحرب والتحرير"، أو على أقل تقدير تفعيل دور اللجان الشعبية ضد التطبيع واسقاطه الاقتصادية.

ولا بد من التأكيد على أن العمل على إشعال هذه المقاومة هو استمرار لإحياء القضية في نفوس أبناء الأمة، ودافع لزيادة التواصل معها معنويًا وماديًا، والعمل على نشر ثقافة "المقاومة والجهاد" بين الفلسطينيين والعرب والمسلمين، ولعل من الإشارات على انتشار هذه الثقافة، أن تتحول العمليات الاستشهادية إلى العراق في ظل الاحتلال الأمريكي.

الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق مثّل أزمة حقيقية للأمة العربية والإسلامية، والحملة الكاذبة على ما يسمى بـ "القضاء على الإرهاب"، مثلت تهديدًا قويًا لكل مشروع إسلامي حر في دول العالم ككل.

احتلال العراق مثل عبئًا إضافيًا غير مباشر على المقاومة الفلسطينية، لاعتبار أن الضغط الأمريكي الحليف أو الشريك الأساسي للعدو الصهيوني

سيزداد في المرحلة القادمة، وهذا لن ينجح بفعالية إلا بتغيير خارطة المنطقة من جديد، والتعامل مع الملفات المزعجة، كموضوع إيران وسوريا وحزب الله، وأن تتجاوز الولايات المتحدة ذاتها مشاكلها الداخلية لا سيما الاقتصادية منها، وهذا مرتبط بصورة أساسية بالخروج من المستنقع العراقي بأقل الخسائر البشرية والاقتصادية، كما أن الوضع العربي الرسمي ما زال بحاجة لمتابعة شاملة، لا سيما في حملة ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

وهذا ما أشار إليه الكاتب الإسرائيلي الوف بن، المراسل السياسي لصحيفة هآرتس الصهيونية في مقالته " تهديد السلام أزيل حاليًا"، إلى أن ورطة الأمريكان في العراق، وانشغال الرئيس الأمريكي بالانتخابات الأمريكية المقبلة لا تمكنه من ممارسة ضغوط على شارون، مما يعني مواصلة الضغط على الأطراف العربية في محاربة ما يسمى بـ"الإرهاب"، والمقصود به الحركات الفلسطينية المقاومة، كي تسير خارطة الطريق على ما يوافق الصهاينة.

التقدير هو، أن الوضع الإقليمي لن يكون ضاغطًا بصورة فاعلة على المقاومة في المرحلة القادمة، فالقراءات الأولية تشير إلى أنه بالرغم من الضعف العربي، فهناك ضعف أمريكي في الاستقرار بالمنطقة، وأن الملفات التي تواجهها في المنطقة ليست سهلة، مما يعني أن الملف الفلسطيني بتعقيداته المعروفة لن يكون سهلاً أمام الحل الأمريكي أو ما يسمى بخارطة الطريق، فهناك ملفات إقليمية يجدر بالولايات المتحدة حلها، قبل التطرق للملف الفلسطيني، مع اليقين أن حل هذه الملفات لا يعني بالضرورة حلاً للقضية الفلسطينية أو إلغاءً للدور الكبير لفصائل المقاومة، وعلى رأسها حماس■

أولا - عدد الشهداء من كوادر الانتفاضة الذين استهدفهم الصهاينة

الفصيل المقاوم	عدد الشهداء	النسبة المئوية	الترتيب
حماس	١٥٩	٪٣٦,٣	الأول
فتح	٧٠	٪١٦	الثالث
الجهاد الإسلامى	٤٢	٪٩,٦	الرابع
لجان المقاومة الشعبية	٩	٪٢,١	الخامس
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	٨	٪١,٨	السادس
مواطنون مقاومون مستقلون	٤	٪,٩	السابع
الجبهة الديموقراطية	٢	٪,٥	الثامن
الجبهة الشعبية (القيادة العامة)	١	٪,٢	التاسع
مواطنون عاديون استشهدوا نتيجة لتواجدهم بالمكان المستهدف	١٤٣	٪٣٢,٦	الثاني

ثانيا - جدول يوضح عدد الشهداء من كوادر الانتفاضة حسب التوزيع الجغرافي

الموقع الجغرافي	عدد الشهداء	النسبة المئوية	الترتيب
الضفة الغربية	٢٥٥ شهيداً	٥٨,٢٪	الأولى
غزة	١٨٢ شهيداً	٤١,٦٪	الثانية
خارج فلسطين	١ شهيد	٠,٢٪	الثالثة

ثالثا - جدول يوضح عدد الشهداء من كوادر الانتفاضة الذين استهدفهم الصهاينة خلال سنوات الانتفاضة الثالثة

الفترة الزمنية	عدد الشهداء	النسبة المئوية	الترتيب
السنة الأولى	٨٠ شهيداً	١٨,٣٪	الثالثة
السنة الثانية	١٤٦ شهيداً	٣٣,٣٪	الثاني
السنة الثالثة و تمتد حتى ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣	٢١٢ شهيداً	٤٨,٤٪	الأول

واضح من الجدول السابق أن العام الثالث للانتفاضة كان أكثر دموية

رابعا - جدول يوضح الشهداء من كوادر الانتفاضة حسب الفئات العمرية

الفترة الزمنية	عدد الشهداء	النسبة المئوية	الترتيب
أكبر من ٥٠ سنة	٢٢ شهيداً	٥,٢٪	الثالث
من ١٨ سنة وحتى ٥٠ سنة	٣٦٤ شهيدا	٨٢,٥٪	الأول
أقل من ١٨ سنة	٥٢ شهيداً	١٢,٣٪	الثانى

خامساً - جدول يوضح عمليات الاغتيال الصهيونية لكوادر الانتفاضة حسب الأماكن « أماكن الموت »

مكان الاغتيال	عدد العمليات	النسبة المئوية	الترتيب
المنازل (أماكن السكن)	٨٦ عملية	٤٠,٤٪	الأول
وسائل النقل (السيارات)	٧٤ عملية	٣٤,٧٪	الثانى
شوارع عامة	٢٧ عملية	٢٧,٧٪	الثالث
مرافق ومؤسسات عامة	٢٢ عملية	١٠,٣٪	الرابع
أماكن قريبة من الحدود والمستوطنات الصهيونية	٤ عمليات	١,٩٪	الخامس

سادسا - عمليات الاغتيال حسب الأسلوب المتبع

١ - عمليات الاغتيال عن طريق طائرات الأباتشي

عدد العمليات			النسبة المئوية	الترتيب
أصابت أهدافها	فشلت في إصابة الهدف	المجموع		
٤٦ محاولة	١٦ محاولة	٦٢ عملية ومحاولة	٢٩,١٪	الأول

٢ - عمليات الاغتيال باستخدام الطائرات المقاتلة إف ١٦

عدد العمليات			النسبة المئوية	الترتيب
أصابت أهدافها	فشلت في إصابة الهدف	المجموع		
١ عملية	٥ محاولات	٦ عمليات ومحاولة	٢,٨٪	الخامس

٣ - عمليات الاغتيال باستخدام أسلوب العبوات الناسفة (المتفجرات)

أصابت أهدافها	فشلت في إصابة الهدف	المجموع	النسبة المئوية	الترتيب
عدد العمليات				
٢٠ عملية	٧ محاولات	٢٧ عملية ومحاولة	١٢,٧٪	الثالث

٤ - عمليات الاغتيال بأسلوب المحاصرة والمداهمة والاشتباك

أصابت أهدافها	فشلت في إصابة الهدف	المجموع	النسبة المئوية	الترتيب
عدد العمليات				
٥٩ عملية	٣ محاولات	٦٢ عملية ومحاولة	٢٩,١٪	الأول

٥ - عمليات الاغتيال بأسلوب الكمائن والقوات الخاصة

عدد العمليات			النسبة المئوية	الترتيب
أصابت أهدافها	فشلت في إصابة الهدف	المجموع		
٣٥ عملية	٣ محاولات	٣٨ عملية ومحاولة	٪١٧,٨	الثاني

٦ - عمليات الاغتيال بأسلوب الحواجز والمواقع العسكرية

عدد العمليات			النسبة المئوية	الترتيب
أصابت أهدافها	فشلت في إصابة الهدف	المجموع		
١٦ عملية	٢ محاولة	١٨ عملية ومحاولة	٪٨,٤	الرابع

جدول تفصيلى لمنفذى العمليات الاستشهادية

أ - المؤهل الدراسى

عـــدد الاستشهاديين	مؤهل جامعى	خريجو الثانوية العامة	مؤهل دراسى أدنـى
١٥٣ استشهاديًا	٥٣	٥٨	٤٢

ب - المنطقة السكنية

عـــدد الاستشهاديين	الضفة الغربية	قطاع غزة	شرق القدس	الأردن	داخل الخط الأخضر
١٥٣ استشهاديًا	٩٢	٥٢	٦	٢	١

ج - الفصيل المقاوم

عـــدد الاستشهاديين	منظمات إسلاميـة		منظمات وطنيـة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٥٣ استشهاديًا	١٢١	٨١٪	٣٢	١٩٪

جدول حصاد الانتفاضة

أولا - الجانب البشري

المستوى البشري	التضحيات الفلسطينية	الخسائر الصهيونية
الذين قتلوا بأعمال الانتفاضة	"٢٦٣٣"، منهم "٧٤٧" شهيدا سقطوا خلال العام الثالث منها و٥٨٢ شهيدا دون ال١٨، ما نسبته ٢٢٪، و١١٪ من الإناث، أي ٢٠٠ شهيدة. واستشهد على الحواجز ٣٠ جنينا؛ بسبب إعاقة وصول أمهاتهم الحوامل إلى المستشفيات. عدد الشهداء في الضفة وصل إلى (١٤٢٨) شهيداً بنسبة ٥٤٪، بينما بلغ عدد الشهداء في القطاع (١١٨٦) شهيدا بنسبة ٤٥٪.	٨٨٩ قتيلاً، ومن بينهم ٣٩٠ قتلوا في عمليات استشهادية. ودفعت مؤسسة التأمين مبلغ مقداره ٨٥٠،٦ لعائلات القتلى، والأموال المخصّصة للجرحى والقتلى ولقد بلغت ٣٥٠ مليون خلال العام ٢٠٠٣. واحداً من بين كلّ (٦) يتعرّض لعملية فدائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو على صلة بشخص تعرّض لحادث فدائي.

الجرحى	٣٦,٧٤٣ جريحًا	و٦٢٥١ جريحاً، نقل ٥٢٩٣ إلى المستشفيات منهم ٦٠٨ إصابة خطيرة، ٧٢١ إصابة متوسطة، ٣٩٦٤ إصابتهم طفيفة. منهم ٥٨٧٨
المعاقون	أكثر من ٣ آلاف	أكثر من نصف مليون أصيبوا بصدمات نفسية منذ بداية الانتفاضة، أي واحد من كل ثلاثة يعاني من اضطراب نفسي.

الأطفال المعتقلين على الجانب الفلسطيني، والوضع الاجرامي الداخلي على المستوى الصهيوني	٨٠٪ من الأطفال الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب، حيث اعتقل أكثر من ٢٠٠٠ طفل فلسطيني منذ بداية الانتفاضة. وبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من حالات بكاء وفزع ليلي جراء الممارسات الصهيونية ٥٩٠٠ طفل.	طرأ ارتفاع على نسبة جرائم القتل في العام الأول للانتفاضة بنسبة ٢٨٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٠، وطرأ ارتفاع على جرائم السرقة بمقدار ١٠,٦٦٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ وحسب التقرير فإنه يقتل شخص واحد في إسرائيل كل ٥٠ ساعة، وتجري عملية اغتصاب كل ١٣ ساعة، ويتعرض شخص لسطو مسلح كل ٤ ساعات ونصف، وتتعرض سيارة للسرقة كل نصف ساعة.
عدد العمليات	بلغ ١٨,٨٧٦، حيث كان فى المتوسط ١٧,٦ عملية فى اليوم، ٩٦٪ منها فى الضفة وفى قطاع غزة ٤٪.	
عدد الاستشهاديين	بلغ ٣٠٦، ١٥٣ فجروا أنفسهم، و١٥٣ ألقى القبض عليهم فى اللحظة الأخيرة.	

ثانيا: الجـانب الاقتصـادي

المستوى الاقتصادي	التضحيات الفلسطينية	الخسـائر الصهيونيـة
الخسائر بعد ثلاثة سنوات	١٣ مليار دولار	١٧ مليار دولار .
الخسائر اليومية السياحة	١٢ مليون دولار	٣٠ مليون دولار - إغلاق حوالي ٦٦٪ من إجمالي المنشآت السياحية. - تراجع الإيرادات السياحية لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار فقط مقابل حوالي ٧ مليارات دولار في عقد التسعينيات . - خسرت حوالي ٤ ملايين سائح.
إغلاق المؤسسات التجارية والاقتصادية		تشير بعض التقديرات إلى أن حوالى ٥٠ ألف شركة أغلقت أبوابها مع نهاية عام ٢٠٠٣م.
السوق التجاري		خسر السوق الفلسطينية التي بلغ حجم الصادرات إليها ما بين ٢ ـ ٣ مليارات دولار سنوياً، ثاني أكبر مستورد للسلع الإسرائيلية.

الخسائر الصهيونية	التضحيات الفلسطينية	المستوى الاقتصادي
تراجعت الاستثمارات الأجنبية من ١١,٣٤ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٤٣ مليارات دولار فقط في النصف الأول من عام ٢٠٠١م. وفي عام ٢٠٠٣ هناك قرابة ٢,٦٧ مليار دولار فقط.		الاستثمارات الأجنبية
عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة النمو٦,٤٪ . عام ٢٠٠١ نسبة النمو ٠,٥٪. عام ٢٠٠٢ بلغت نسبة النمو ١٪. وصفر٪ في الربع الأول من ٢٠٠٣		نسبة النمو
تراجعت القيمة السوقية للأسهم من ١٠٨ مليارات دولار لعام ٢٠٠٠ إلى أقل من مليارين مع نهاية ٢٠٠١.		أسهم البورصة

المستوى الاقتصادي	التضحيات الفلسطينية	الخسائر الصهيونية
نسبة البطالة	نسبة البطالة في الضفة الغربية ٢١,٦٪ في قطاع غزة ٢٧,٩٪ من العام ٢٠٠٣.	ارتفعت النسبة مستويات قياسية حيث كانت ٨,٧٪ في ٢٠٠٠ ثم ٩,٩٪ عام ٢٠٠١ وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٠,٤٪ في عام ٢٠٠٢. أكثر من ربع مليون إسرائيلي ٢٠٠٣ هم عاطلون عن العمل يشكلون ١١,٥٪ ويزيد هذا الرقم بمعدل ٠,٢٪ شهريا الآن ما يقارب ٢٧٤ ألف عاطل عن العمل.
نسبة الفقر	٢١٪ من السكان الفلسطينيين كانوا فقراء عشية اندلاع الانتفاضة وقد ارتفعت هذه النسبة حاليًا إلى ٦٠٪ ، إذ	عدد الأطفال الفقراء يصل إلى ٦٠٠ ألف، وعدد العائلات الفقيرة نحو ٣٥٠ ألف عائلة، مقابل نحو ٣١٩ ألف عائلة في ٢٠٠٣. إجمالي الفقراء يصل إلى نحو ١,٣ مليون نسمة. مدينة القدس الشرقية، هي أكثر المدن فقرًا، ٤٠ ٪ من

المستوى الاقتصادي	التضحيات الفلسطينية	الخسائر الصهيونية
	تضاعف عدد الفقراء من ٦٣٧ الف إلى اكثر من ٢,٥ مليون شخص.	سكانها فقراء.
المنازل التي هدمت كليًا	٣٨٧٧	
المنازل التى هدمت جزئيًا	٤٩٧٧٩	
مصادرة الأراضى وجرفها	١٦٥ الف دونم تم الاستيلاء عليها لصالح مشروع الجدار الفاصل. والأراضي التى جرفت ٦٠٤٦٧ دونمًا.	حجم المساعدات الأمريكية العسكرية للكيان الصهيوني سيبلغ في سنة ٢٠٠٥ إلى ٢,٢ مليار دولار.

ثالثـا: جانب الاســـتيطان والهجـــرة

المواضيـــــع	الجانب البشـــري	الجانب الاقتصادي
الجدار الأمني	عدد التجمعات التي تمت مصادرة أراضيها ٧٥ تجمعًا. تم تهجير أكثر من ١٤٠٢ أسرة	أما الخسائر الاقتصادية بناء الجدار الفاصل فقد بلغت ١٠,٧ مليون دولار.
أعـــــداد المهاجـــرين	في عـام ٢٠٠٣ يصل عدد المستوطنين إلى (٢٣١,٤٤٣)، موزعين على حـــوالي ١٧٥ مـســتـوطنة، منهم ٧٧٠٠ فـي قـطـاع غـزة. (هذا الرقم لا يشمل سكان الأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة والذين يقدر عددهم بـ ٢١٥ الف مستوطن). ٤٠ الف يهودي عادوا إلى روسيا من الكيان	موازنة الاستيطان لعام ٢٠٠٣ تبلغ ١,٩ مليـار شـيكل. ويتـبـين أن المستوطنين يعيشون مستوى معيشة أعلى من سكان تل أبيب، إذ يبلغ معدل الدخل الشهري للعائلة ١٤,٩٠٠ شيكل، بينمـا في تل أبيب ١٣,٥٠٠، وفي القـدس ٩,٨٥٠ شيكلا. ويتمتع المستوطنون بالعديد من التسهيلات الاقتصادية المتمثلة بالتخفيض في

المواضيع	الجانب البشري	الجانب الاقتصادي
	الصهيوني خلال العامين الماضيين بسبب التدهور الاقتصادي.	ضريبة الدخل، والمنح التي تأتي على شكل منحة أوسلو، ومنحة الانتفاضة، وغيرها.
وضع المواقع الاستيطانية ١٩٩٩ - ٢٠٠٢	(٤٢) موقع أقيم سنة ١٩٩٩-٢٠٠٠. (٦٧) موقع أقيم سنة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (في عهد حكومة شارون).	التكلفة المدنية التي استثمرتها الحكومات المتعاقبة، منذ عام ١٩٦٧، في المستوطنات وصلت إلى (١٠ مليارات دولار).
الهجرة المعاكسة	انخفض ما نسبته ٣٥٪ من عدد الإسرائيليين العائدين إلى إسرائيل عام ٢٠٠١ مقابل انخفاض بنحو ٢٠٪ عام ٢٠٠٠، كما ادت الانتفاضة إلى انخفاض المهاجرين إلى إسرائيل بنسبة ٢٧٪	التكاليف الأمنية في الضفة الغربية، أثناء الانتفاضة تصل إلى ٤ مليارات شيكل، سنويًا. بينما تصل تكاليف زيادة طول الجدار الفاصل بسبب المستوطنات الصهيونية، إلى ٣ مليارات شيكل.

الجانب الاقتصادي	الجانب البشري	المواضيع
	في النصف الأول من العام ٢٠٠٢م.	
	عدد الصهاينة الذين سافروا إلى خارج الدولة العبرية في شهري ٧/٨/٢٠٠٣، قد وصل إلى مليون و٤٠ ألف صهيوني، مقارنة بـ ٩٦٩ ألف صهيوني سافروا في الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٢م.	أعداد المهاجرين
	يعتبر ٢٠٠١ الأسوأ في تاريخ الهجرة، فقد طرأ انخفاض في مستوى الهجرة إلي إسرائيل بمقدار ٢٨٪ أما بالنسبة للهجرة المعاكسة فهناك ٧٥٠ ألفاً يتواجدون خارج إسرائيل كل لحظة زمنية وهم يشكلون نسبة ١٠٪ من أصحاب حق الاقتراع.	التراجع النسبي في أعداد المهاجرين

الجدول يوضح ميزانية الدفاع من عام ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠٢ بالمليون شيكل:

الميزانية	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الدفاع	٣٤,٣٢١,٧٤٥	٣٦,٦٥٤,٧٨٣	٣٧,٥٠٤,٣٣١	٤١,٠٠٣,٤٧٤
وزارة الدفاع	٣٣,٩٦٧,٣٠٠	٣٦,٢٨٣,٨٨٥	٣٧,١١٧,٠١٥	
مصروفات الطوارئ الحديثة	٢١٥,٣٦٤	٢٣٢,٦٣٧	٢٥٨,٧٨٣	
تنسيق العمليات في الأراضي	١٣٩,١٩٠	١٣٨,٢٦١	١٢٨,٥٣٣	

الفهرست

صدر من هذه السلسلة

العنوان	المؤلف
١ - الطريق إلى حطين والقدس	د. أحمد صدقي الدجاني
٢ - جدار بني صهيون.. الأضرار والمخاطر	أ. حسن محمد أحمد
٣ - حصاد الانتفاضة	د. سامي الصالحي
٤ - حماس.. المنطلقات والأهداف	أ. علاء النادي
٥ - الشيخ أحمد ياسين.. وفقه الجهاد لتحرير فلسطين	د. محمد عمارة
٦ - الشيخ رائد صلاح مجاهد من أجل الأقصى	أ. إحسان سيد



هذا الكتاب

كانت انتفاضة الأقصى - وستبقى - حدثًا مضيئًا فى تاريخ الشعب الفلسطينى.

فمنذ انطلاقة هذه الانتفاضة المباركة - فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠٠م وحتى اليوم - وأهلها وصناعها يسطرون أشرف الصحائف فى تاريخ البطولة والفداء.

وسيشهد التاريخ أن الفلسطينيين قدموا نماذج من التضحية لم يسبقهم إليها أحد، دفاعًا عن مقدسات الأمة، وتحرير الأرض والإرادة.

فى انتفاضة فلسطين رأينا الشباب الذين يفجرون أجسادهم فى أعداء الله والإنسانية، ورأينا الفتيات اللائى فجرن أجسادهن الطاهرة دفاعًا عن القدس والأقصى، ورأينا أمهات يحرضن أبناءهن على الشهادة فى سبيل الله، ورأينا الأم التى تترك أطفالها وديعة عند الله، وتذهب لتفجر نفسها فى عصر عزت فيه الرجولة، وندرت البطولة.

وسيسطر التاريخ بأحرف من نور أن الذى قاد هذه الانتفاضة العظيمة - والتى عجز العدو عن قمعها أو إيقافها - كان شيخًا قعيدًا مشلولاً، لكنه يملك إيمانًا عميقًا وإرادة عظيمة.

كان الشيخ الشهيد أحمد ياسين يقود انتفاضة الأقصى وهو محمول على مقعد، لكنه جسّد كل معانى القوة والعزة والكرامة، وقاد الانتفاضة حتى سقط شهيداً فى الميدان.

وهذا الكتاب محاولة لإيجاز حصاد الانتفاضة خلال السنوات ... من عمرها، نضعه بين يدى المتأملين والمحللين، علنا نخرج بر... على إبداع وسائل جديدة فى مواجهة من يغتصبون الأرض، ويهلك... والنسل فى فلسطين الحبيبة.

صلاح عب...

مركز الإعلام العربى

ت: ٧٤٤٥٤٥٥ - ٣٨٤٤٤٢٢ (٢٠٢+) - ف: ٣٨٥١٧٥١ (٢٠٢+)
e.mail:media-c@ie-eg.com